295939
296522

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المركز اللبناني العالي لاعداد الخبراء والمراجعين

دراسات لبنانية

١٤

النمو الاقتصادي
و
تدفق الاعداد المهني والتقني
في لبنان

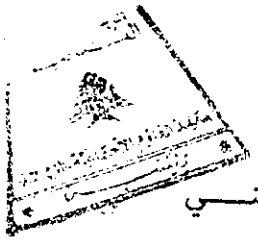

الجامعة اللبنانية
معهد العلوم الاجتماعية
المكتبة
الرقم المتسلسل : ٢٧٤٥
مصادر :

اعداد
جان عبد الله

مدير عام المركز اللبناني العالي لاعداد الخبراء والمراجعين
امين عام الجمعية اللبنانية لانماء التعليم المهني والتقني

× × ×

الفهـــــــــرس

توطئـــــــــة

البحث الاول : الحياة الاقتصادية واثرها في التعليم

اولا ـ التنظيم التربوى والتنظيم الاقتصادى

ثانيا ـ النظام الاقتصادى

ثالثا ـ مشكلة الاعداد المهني والنمو الاقتصادى

البحث الثاني : قضية الاعلام المدرسي المهني والجامعي

اولا ـ اهمية الاعلام ودوره

ثانيا ـ تنظيم الاعلام

ثالثا ـ على هامش الاعلام

البحث الثالث : قضية التوجيه المدرسي والمهني والجامعي

اولا ـ اهمية التوجيه ودوره

ثانيا ـ تنظيم التوجيه

ثالثا ـ على هامش التوجيه

البحث الرابع : قضية استدراك التوظف

اولا ـ اهمية استدراك التوظف ودوره

ثانيا ـ تنظيم استدراك التوظف

ثالثا ـ توصيات ومقررات

البحث الخامس : جولة احصائية لتشخيص الوضع التربوي ومركزه من النمو الاقتصادي

اولا ـ الواقع المؤلم

ثانيا ـ تحليل الطاقات التربوية ومركز التعليم المهني والتقني

ثالثا ـ واقع التعليم المهني والتقني بين الموازنة وعجزه عن مجابهة التطور الاقتصادي

رابعا ـ مقارنة بين الطاقات الطلابية والنشاطات الاقتصادية

خامسا ـ بعض المعدلات القياسية لطاقات المدارس والمدرسين والطلاب

البحث السادس : عثرات القطاع العام ومبادرات القطاع الخاص

اولا ـ عثرات القطاع العام

ثانيا ـ مبادرات القطاع الخاص

البحث السابع : اطار سياسة التوجيه والاعداد المهني والتقني وترقي العمل في لبنان .

اولا ـ نحو نظام تربوي كامل

ثانيا ـ مراكز الاعداد

ثالثا ـ مشروع انشاء مجلس وطني للاعداد المهني والتقني وترقي العمل

الختـــــام

مأثور القـــــول

"ان من لا يتحلى بصفات مهنية ومن لا يتمتع بمؤهلات تقنية لا يستطيع ان يسلك ويندمج في الحياة العامة "٠

يوحنا الثالث والعشرون (السلام على الارض)

"لا يمكن ان يوجد في لبنان اى توسع اقتصادى في الحاضر اوالمستقبل وبصورة مستمرة ما لم يبرز نشاط جديد ينهض وينظم الاعداد المهني والتقني للشباب والبالغين ٠

" يوعـــب "

"في التسابق الاقتصادى المتاح بين الامم ، يكون المستقبل للامة التي تعطي نفسها اكمل نظام مدرسي "٠

" جان مونتـــــه "

" تستخلص اميركا في الوقت الحاضر فائدة كبيرة من اكثر قطاعات التوظيف ربحا الا وهو : اعداد الرجال"٠

" جـ جـ سرفان ـ شريبر"

"لا يمكن اية دولة ان تخطط نظامها التعليمي ما لم تعي وتقيس حاجات اقتصادها ونشاطات سكانها "٠

" يوعب "

" هل سيحذو لبنان حذو قرطاجة ويبعث الشريعة التاريخية التي كانت تقضي على المهاجر بالموت ، ام سيحذو حذو الاغريق ويستمر كالضرة التي تقذف بابناء زوجها في البحر"٠

" يوعـــب"

- توصيـــــــات -

لا بد لنا ان نستخلص من دراستنا هذه ، التوصيات التالية :

اولا - على الصعيد الاقتصادي

آ - ايجاد نظام اقتصادي ينظم كافة نشاطات الامة الحاضرة والمستقبلة ويقيس حاجاتها المختلفة في الاجلين القصير والطويل .

ب - استنادا اليه يمكننا وضع خطة للاعداد المهني والتقني في الاجلين القصير والطويل لتأمين حاجات مختلف القطاعات الى الاطر خشية ان يقفر التعليم المهني والتقني من الطلاب وتتضاعف اليد العاملة الجاهلة او غير المتخصصة .

ثانيا - على صعيد الاعلام المدرسي والمهني والجامعي

آ - على مديرية التعليم المهني والتقني والنقابات القيام باعلام دقيق يتناول برامج التعاليم المهنية والتقنية كافة ويعالجها على صعيد المستويات المختلفة التي توصل اليها والمنافذ التي تفتحها للعمل المضمون (منشورات ندوات افلام الخ ...)

ب - ازالة الاسباب الداعية الي اعراض الشباب عن التعليم المهني والتقني العـــائدة لاعتبارات سائدة عديدة (منها ان طلاب التعليم المهني والتقني هم اقل نبوغا من غيرهم وجهل الاهل والطلاب عامة لمنافع هذه التعاليم) .

جـ - انشاء مركز اعداد اختصاصيين في حقل الاعلام المدرسي المهني والتقني والجامعي .

د - انشاء مراكز اعلام مدرسي ومهني وتقني وجامعي في مختلف المحافظات والاقضية .

هـ - اخضاع كافة المدارس الى موجب التعاقد مع مستشار اعلامي دائم .

و - ادخال مادة التربية المهنية الى جانب التربية المدنية .

ثالثا - على صعيد التوجيه المدرسي المهني والتقني والجامعي

آ - ارشاد التلاميذ نحو التعليم الافضل تلاؤما مع مؤهلاتهم لتسهيل نمو شخصيتهم ومساعدتهم على اختيار طريقهم في الحياة الناشطة ، انسجاما مع حاجات البلاد وابعاد التطور الاقتصادي والاجتماعي وذلك باشتراك الاهل والتلاميذ والمعلمين والمستشارين التوجيهيين والمسؤولين عن العمل .

ب — فرض وجود الملف الشخصي المتتابع لدى المدارس كافة .

جـ — انشاء مركز اعداد مستشارى توجيه في حقل التوجيه المدرسي والمهني والتقني والجامعي للشباب والبالغين .

د — انشاء المركز الوطني للتوجيه (وتتبعه مراكز اقليمية) بدوائره الاربع :

١ — دائرة التشخيص الفردى
٢ — دائرة الاعـــلام
٣ — دائرة التوجيه
٤ — دائرة المركز والتتبع المهني .

هـ — اخضاع جميع المدارس الى موجب التعاقد مع مستشار توجيه .

رابعا — استدراك التوظف ودوره في الاعداد المهني والتقني

آ — اعطاء اهتمام خاص للاستدراك والتقدير في ما يتعلق بالحاجات العدديـــة والنوعية للمستخدمين في مختلف النشاطات المنتجة .

ب — فرض وجود الملف الشخصي المتتابع لدى المدارس كافة .

جـ — انشاء مركز اعداد مستشارى توجيه في حقل التوجيه المدرسي والمهني والتقني والجامعي للشباب والبالغين .

د — انشاء المركز الوطني للتوجيه (وتتبعه مراكز اقليمية) بدوائره الاربع :

١ — دائرة التشخيص الفردى
٢ — دائرة الاعـــلام
٣ — دائرة التوجيـــه
٤ — دائرة المركز والتتبع المهني

هـ — اخضاع جميع المدارس الى موجب التعاقد مع مستشار توجيه .

رابعا — استدراك التوظف ودوره في الاعداد المهني والتقني

آ — اعطاء اهتمام خاص للاستدراك والتقدير في ما يتعلق بالحاجات العددية والنوعية للمستخدمين في مختلف النشاطات المنتجة .

ب — انشاء دائرة استدراك التوظف في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تهدف الى تقدير الحاجة الى اليد العاملة والشباب على ضوء النمو الاقتصادى والتقني وذلك:

١ - بتحديد المهن ودراسة حاجات المشاريع وحاجات المهن ،
٢ - بالتعمق بكل مهنة مع اصدار دليل المهنة ،
٣ - باحصاء عدد الاشخاص المنتمين الى كل مهنة او العارضين عنها لمهنة اخرى مع انشاء الملف المهني لكل فرد على حدة على يد خبراء ،
٤ - باستدراك عدد الشباب الجدد (في كل سنة) المستعدين للانتماء الى مهنة معينة .
٥ - باستدراك الاستبدال والتحول في المهنة وتخطيط سياسة الانتماء الى المهن الخ ...

خامسا - على صعيد الواقع والاحصاء

آ - الاهتمام بالطلاب الخارجين عن خط استمرار التحصيل في المراحل الابتدائية والتكميلية والثانوية ويبلغ عددهم بين ١٩٥٠ و ١٩٦٢ (٢٠٠ ٠٠٠) طالب اى ٣٠ ٪ من الطاقات الطلابية المرشحة للتعليم .

ب - التعليم التكميلي والثانوي يحتكر الشبيبة وهذا ما يضر بالاقتصاد الوطني وبمقارنته مع التعليم المهني يكاد هذا الاخير ان يشكل نقطة في بحر .

ج - تشجيع قيام المدارس المهنية الخاصة ومساعدتها في الانطلاق اذ ان المدارس المهنية الرسمية لا تكفي وحدها من تلبية حاجات التطور الاقتصاد كما ان الطالب فيها يكلف الدولة سنويا اكثر من خمسة الاف ليرة لبنانية ونسبة الاساتذة (استاذ لكل ثلاثة تلاميذ) .

د - تحويل بعض المدارس التكميلية الرسمية والثانوية الرسمية في المحافظات الى مدارس مهنية بحسب احتياج المحافظات ونشاطها الاقتصادي .

هـ - ينمو الاقتصاد وتتطور البلاد والاعداد المهني لا يلبي الحاجات فهناك صناعات مثلا تضم اكثر من اربعماية مؤسسة في لبنان ولا توجد اى مدرسة توفر اليد العاملة المتخصصة بهذه الصناعة (صناعة المواد الغذائية مثلا) .

و - ان المدارس اللبنانية عامة لا تحضّر حتى اليوم سوى اختصاصيين للبلاد النامية .

حـ - ضرورة قيام تعاون بين القطاعين العام والخاص في مضمار التعليم المهني والتقني .

سادسا - على الصعيد العام نحو اطار سياسة لبنانية للتوجيه والاعداد المهني والتقني وترقي العمل .

آ - ضرورة تماشي الخطة الاقتصادية والخطة التربوية .

ب - وضع نظام تربوي لبناني متكامل في كافة المستويات مع تحديد العمر الالزامي للدراسة (بين ١٤ و ١٦ سنة) وفقا لتنظيم الاعداد المهني والتقني .

جـ - طرح قضية مجانية التعليم الابتدائي جانبا لعدم منفعتها ونظرا لان المدارس الحاضرة تستوعب كافة الولادات بعمر الدراسة .

د - تشجيع قيام مدارس مهنية وتمويل هذه المدارس وايجاد تعاليم جديدة وشهادات جديدة .

هـ - ايجاد دار معلمين مهنيين بكل ما في الكلمة من معنى .

و - تنظيم التمهين وعلاقة المؤسسة بالمدرسة المهنية .

ز - انشاء "المجلس الوطني للاعداد المهني والتقني وترقي العمل" .

تحت اشراف لجنة وزارية يعود اليها وضع سياسة منسقة للاعداد المهني حسب حاجات الاقتصاد ومستلزمات الترقي الاجتماعي لمساعدة الشباب والبالغين على اتقان ثقافتهم العامة واكتساب درجة تقنية ومهنية وترفيع نفسهم من درجة الى اعلى او التكيف مع وظيف جديد ، وذلك بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص .

حـ - انشاء الجامعة الفنية بحيث لا يقوم فرع او اختصاص في قاعدة الهرم التربوي الا ويكون مرتبطا بالرأس اي باحدى الكليات التقنية .

ط - اصدار رسم التمهين لتشجيع التعليم المهني والتقني وتمويله

exe d'apprentissage

توطئـــــــــــة

منذ فجر الاستقلال حتى اليوم ولبنان يعاني مشكلة هجرة الكفاءات اللبنانية ، وحلول الكفاءات الاجنبية مكانها ، تبعا لظروف العمل وطبيعته ، اذ ان التطور التكنولوجي والثورة الجيوفيزيائية اللذين يميّزان عصرنا الحاضر اصبحا من القوانين الطبيعية التطورية المسيطرة على دول العالم الثالث. وهنا يبدأ الصراع بين الاكتفاء الذاتي من جهة ، والتطور السريع من جهة اخرى، وهجرة الكفاءات الى البلاد النامية وحلول الاجانب حلولا سياسيا للسيطرة على مقدرات تلك الدول ومواردها ، واستعدادهم الدائم لتلبية حاجات مختلفة التطورات التقنية، نظرا للفوارق التطورية الزمنية من جهة والطاقات المالية من جهة اخرى.

غير ان هذه الفوارق يجب الا تجمد عمل بلاد العالم الثالث نحو تخطيط الغد الافضل كما برهن عن ذلك احد المفكرين بقوله : "ان الغد لن يكون للدولة التي تنعم بالعدد الكبير من السكان بل للدولة التي تؤلف الشعب الاشد ذكاء والاكثر كفاءة والافضل اعدادا".

ومن هذا القول تتراءى لنا ضرورة انكباب الدول الفتية على اعداد الشعب اعدادا مهنيا واكاديميا وجامعيا بما يتلاءم مع صيرورة هذا الشعب ، من زاوية الاقتصاد والمجتمع والسياسة والعالم واستنادا الى تخطيط شامل يوضح نشاطات الشعب ، وحاجاته الى الاطر المتوسطة والعليا ... فكيف يمكن ان يكون هذا التخطيط وما هي مرتكزاته وابعاده، فهذا ما سنسعى الى توضيحه في بحثنا هذا .

جان عبد الله

البحـــــث الاول

الحياة الاقتصادية واثرها في التعليـــم

اولا ـ التنظيم التربوى والتنظيم الاقتصادى

ان التطور الاقتصادى المطرد اخذ يحتم على جميع الدول اعداد سياسة خاصة تعالج الحاضر وتنظم المستقبل . ونظرا لتشعب المهن والاختصاصات التي تتضاعف من سنـــة الى اخرى ، يتحتم على الدولة ان تؤمن العدد اللازم من الاخصائيين لكل فرع من فروع الاختصاص وذلك ، لتأمين التوازن الدائم بين الحاجة والمتوافر من الاطر التقنية العلمية ، استنادا الـى معدل نمو السكان واستقرارية العمل . ونلاحظ مما تقدم بان لا بد من قياس نشاطات الامة وحاجاتها الى الاطر فكيف يمكن ان نقيس الحاجات والنشاطات ؟ وهنا تظهر لنا القضيـــة الاولى للتخطيط التي هي قضية كل انواع التخطيطات ونعني بذلك : التنظيـــم .

ان الحياة الاقتصادية في حالة نمو مستمر ، ينبع من التطور العلمي والتقني ، وهذا النمو يشمل الكم والكيف على السواء ، ويتناول الاشخاص في رغباتهم ومصالحهم وفي ذكائهـم ومشاعرهم ويجعلهم مترابطين فيما بينهم . ان هذا التداخل البارز في الاشخاص والمصالح ينبئنا عن دور الاقتصاد في حياة الشعوب ، لان الشعب هذا التجمع الاقتصادى لا بد له من ان ينظم نشاطاته بحسب الوظائف الاقتصادية ليقيس حاجاته بعدئذ . اذ انه لا يمكن اية دولة ان تنظم تعليمها قبل ان تعي حاجات اقتصادها ونشاطات سكانها .

ثانيا ـ النظام الاقتصادى SYSTEME ECONOMIQUE

ان افضل طريقة في التنظيم المشار اليه اعلاه هي تلك التي يوصي باعتمادها المجلس الاقتصادى العالمي التي تستند الى مبدأ التنسيق العشرى في تنظيم تسلسل النشاط المهنـي وترتيبه المنطقي للوظائف المهنية الاصيلة والفرعية والوظائف الدستورية . ويقصد بالوظائف المهنية الاصيلة ، الوظائف التي تؤدى الارزاق والخدمات الاساسية وتقسم الى اربع فئات :

FONCTIONS PROFESSIONNELLES ORIGINAIRES

١ - الاستخراج : EXTRACTION

ويضم كافة المشاريع التي تستخرج من الطبيعة كل ما توصل الانسان ان يطلب منها بفضل علمه وابحاثه ومنها مثلا :

- الزراعة
- الاحراج
- الصيد البحرى
- المناجم والمقالع
- آبار المياه والسوائل الاخرى الخ ...

٢ - التحويل TRANSFORMATION

ويضم كافة الصناعات التي تحول المواد المستخرجة الى منتوجات خام او منتوجات جاهزة والتي تنفذ اعمال اصلاح الاراضي وتركيب التجهيزات المختلفة . ومنها مثلا :

- التغذية
- النسيج
- الكيمياء الخ ...

٣ - المواصلات . CIRCULATION

ويضم كافة مشاريع النقل البرى والبحرى النهرى والجوى كما يضم ايضا خطوط واقنية نقل الطاقة والسوائل والمخابرات ... ومنها مثلا :

- المواصلات البرية
- المواصلات البحرية
- المواصلات الجوية . الخ ...

٤ - التوزيع : DISTRIBUTION

ويضم كافة مشاريع توزيع المنتوجات التامة والاستهلاكية ومنها مثلا :

- التجارة
- الفندقية
- الاستيفاء الخ ...

اما الوظائف المهنية الفرعية او المكملة فهي تلك التي تؤدى الارزاق والخدمـــات المكملة وتقسم الى ست فئات FONCTIONS PROFESSIONNELLES COMPLEMENTAIRES

٥ ـ التسوية : REGULATION

تضم كافة المشاريع التي تسهل علاقاتنا في مختلف مركباتنا النقدية وهي : بورصة القيم، بنوك الاصدار وبنوك الاعمال وبنوك التسليف وكافة الانواع الاخرى من البنوك وغيرها من المشاريع التي تهدف الى تسوية الدورة النقدية الناتجة عن نشاطاتنا الانتاجية والاستهلاكية :

ـ البنوك
ـ البورصة
ـ المقاصة . الخ ...

٦ ـ التثبيـــــت STABILISATION :

يضم كافة المشاريع المتخصصة في تغطية المخاطر التي تعترضنا في نشاطاتنا وارزاقنا وصحتنا وشيخوختنا ومنها :

ـ مؤسسات التأمين
ـ الضمان الاجتماعي
ـ تعاونيات الموظفين الخ ...

٧ ـ الترابـــط : CONNEXION

يضم المهن الحرة والوسطاء المكلفين بالاعتناء باشخاصنا وارزاقنا وعلاقاتنا ومنها :

ـ الوسطاء
ـ الخبراء
ـ الاخصائيون (اطباء ، محامون ...)
ـ غيرهم من المهن الحرة الخ ...

٨ ـ الحماية او الرعاية : PROTECTION

وتضم مثلا :
ـ رجال القانون
ـ الشرطة الخاصة
ـ المراقبين والمناظرين الخ ...

٩- الادارة الحكومية ADMINISTRATION

ان الادارة الحكومية الحاضرة هي ليست اليوم جهاز وحماية خاضع للحكومات والمجالس فقط بل انها ايضا وظيفة مهنية من وظائف بنائنا الاقتصادي فهي التي تجتذب الموارد وتستخدمها لوظائف مختلفة وتساهم الى حد بعيد في كافة نشاطاتنا باستخدامها كافة الوسائل التي تملكها .

غير انها لم تبلغ الرقي في التنظيم ويتطلب منها ذلك بصورة تدريجية تقوم باحلال التنظيم العلمي والعقلاني محل الانظمة البالية المعمول بها حتى الآن .

ويفهم بالادارة الحكومية :

- الدولة
- المحافظات والاقضية الخ ...

١٠- الترفيه : DISTRACTION

ويضم مثلا :

- المكتبات
- المحاضرات
- المشاهد
- الرياضة الخ ...

ان هذا التنسيق للوظائف المهنية الاصيلة والمكملة ضروري لاستجماع نشاطات الامة ، بحسب القطاعات المذكورة ، ليتسنى للدولة الحديثة ان تجمع تحت يدها المعلومات الصحيحة والمفيدة العائدة لكل قطاع ومقارنة اهمية كل قطاع بالنسبة للاخر للوصول الى وضع خطة واقعية علمية من شأنها ان تؤدي غايتها الا وهي الابقاء على التوازن الوظيفي بين جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وبين فرص العمل وطرق الاعداد لها . وهذا لا يتم الا باستكمال الوظائف المهنية التي تكلمنا عنها سابقا بالوظائف الدستورية :

ان الوظائف الدستورية تلعب دورا بارزا في تجميع حركة الوظائف المهنية من مدينة ودائنة لتفيدنا عن ركائز الدورة الاقتصادية وحركاتها ونتائجها وتقسم الى تسع فئات :

FONCTIONS CONSTITUTIONNELLES

١ - الاموال الموظفة : INVESTISSEMENTS

وتشمل الرساميل الموظفة في كل مشروع.

٢ - التجهيزات : EQUIPEMENTS

وتشمل الآلات والمهمات التي بفضلها يجرى العمل التقني

٣ - الماليـــة : FINANCES

تشمل النقد والسندات التي تساعد على تسديد الالتزامات

٤ - العلاقـــات RELATIONS

تشمل الغير (كالموردين والزبائن والموظفين وغيرهم) الذين بدونهم لا يجرى اى تبادل

٥ - العناصر الاساسية : ELEMENTS DE BASE

تشمل المخزونات السلعية الضرورية للانتاج

٦ - التكاليـف : COUTS

تشمل المصاريف والاعباء المكونة لسعر الكلفة

٧ - الانتـــاج PRODUCTIONS

يشمل تحويل المواد والمصنوعات

- النتائج : RESULTATS

وهي التي تظهر القدرة الاقتصادية للمشروع وكفاءة المسؤولين

- التوزيع DISTRIBUTIONS

يشمل بيع المنتوجات للمستهلكين وبذلك تلبي الحاجات الاقتصادية.

والنظام الاقتصادى الذى عرضنا خطوطه الكبرى والذى بامكانه ان يستوعب كافة النشاطات التي يمكن ان تنشأ في المستقبل في احدى فئاته المذكورة ، يشكل حجر الزاوية للتخطيط التربوى على اختلاف درجاته. ولن يكون للبنان ان ينعم باى توسع اقتصادى في السنين القادمة اذا لم يتجه بصورة حاسمة نحو الاعداد المهني للشباب والكبار. ويمكن ان يظهر النظام الاقتصادى بوضوح في البيان الوارد في الصفحة ١٥٠.

ونلاحظ من رسم النظام الاقتصادي بان الدورة الاقتصادية ترشدنا الى جميع المعلومات اللازمة عن الرساميل الموظفة في كل من القطاعات العشرة ، والتجهيزات المتوفرة واموالها الحاضرة من نقد او سندات والديون التي لها وعليها وعناصرها الاساسية للانتاج والتكاليف التي تتكون من (مواد اولية واجور واشتراكات وضمان اجتماعي والاستهلاكات والاعباء المالية وكافة الخدمات الاخرى) ومن تحليل الاجور يمكننا معرفة اليد العاملة المستخدمة فعلا في كل من القطاعات العشرة وتصنيفها من اطر عالية ومتوسطة وعادية . ومن هنا ينبع السياسة التربوية الصحيحة لخلق التوازن بين العرض والطلب على العمل بالاستناد الى ارقام حقيقية (اذ انه حتى الآن ما زالت احصاءاتنا الموجودة مشوبة بعامل التقريب بعيدة عن التحديد) . هكذا نفهم الركائز التي يجب ان تعتمد لتخطيط التعليم المهني والتقني في لبنان ، اذ ان التوجيه المهني سيكون فاشلا عندما تفاجئنا نتائج المتخرجين باختصاص من الاختصاصات يفوق عددهم عدد المراكز الشاغرة ، ومن هنا تنشأ ازمة البطالة وما يعقبها والحاني هو الدولة .

ان العمل هذا العنصر البارز من عناصر الانتاج ، علينا ان نؤمنه لصناعاتنا اذ انه لا يتأثر بالاسواق الخارجية كالمواد الاولية مثلا وبذلك نكون قد اسهمنا بصورة فعالة في تخفيف سعر التكلفة الى حد ما ، لمساعدة صناعاتنا الناشئة من تهيئة نفسها للتصدير والوقوف في وجه المنافسة الخارجيه بعد ان تكون قد امنت حاجة لبنان .

والعمل لا يؤمن الا بالاعداد المهني ، اذ ان التطور الاقتصادي يسير بتفرع بصورة مركبة حيث يصبح العمل البسيط اليوم عملا مركبا في المستقبل القريب ويحتاج الى اكثر من اختصاصي واحد للقيام به .

النظام الاقتصادى والدورة الاقتصادية

المصر : المجلس الاقتصادى العالمى

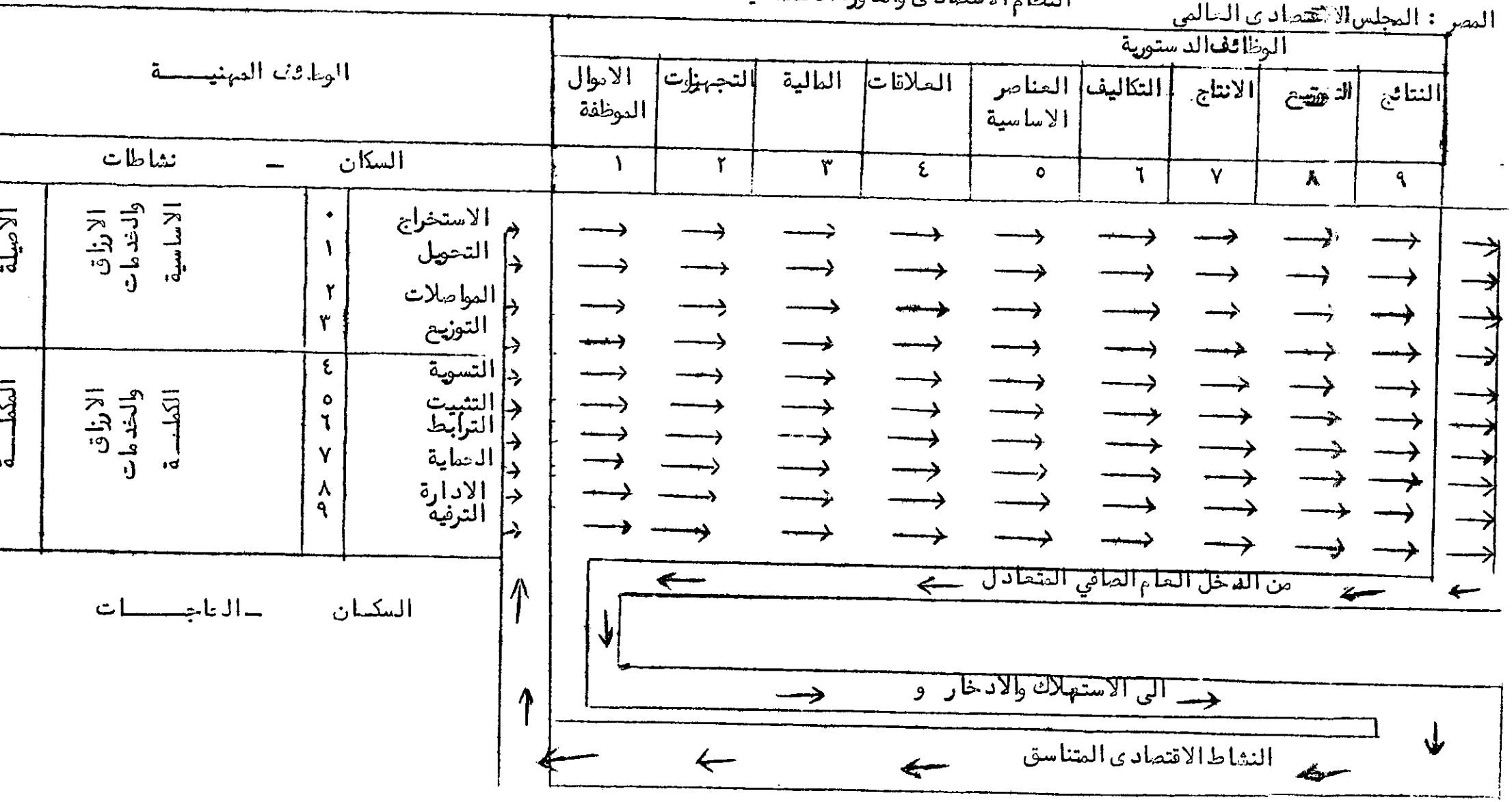

ثالثا - مشكلة الاعداد المهني والنمو الاقتصادي

لا شك ان لبنان ينعم في جو نمو اقتصادي عفوي وتطور تعليمي عفوي منذ الاستقلال حتى اليوم والشواهد على ذلك كثيرة. ولا زالت الفكرة السائدة حتى اليوم في المجتمع اللبناني عن تسلسل التعليم هي التالية :

- التعليم الكلاسيكي موجه الى طلاب النخبة (كفاءة عليا)
- التعليم الحديث MODERNE موجه الى طلاب الفئة الثانية (كفاءة وسط) .
- التعليم المهني موجه لطلاب الفئة الثالثة (كفاءة دنيا) .

وهذه الفكرة لعبت دورا كبيرا في اتجاه الطلاب الذاهبين نحو التعليم المهني الخاص الذي نعم بجو بعيد عن الرقابة الحكومية حتى آخر عام ١٩٦٤ حيث ظهر الى الوجود قانون ٦٢/ ٦٤ تاريخ ٣ / ١٢/ ١٩٦٤ ينظم التعليم المهني الخاص، والذي ما زال حتى الان غير متكامل المراسيم التطبيقية التي نأمل منها عندما تصدر ان تنظم مستقبل البلاد على ضوء الحاجات والنشاطات الاقتصادية وتضمن مستقبل الاعداد المهني والتقني في كافة مراحله (ابتدائية ، تكميلية ، ثانوية ، عالية ، وجامعية) .

كما ان التعليم المهني العام ، نظرا لعدد الاماكن القليلة المتوافرة لديه وكثرة الاقبال يضطر الى اختيار طلابه بالمستوى الذي يريد ومن بين النخبة .

وما عدا هذا القانون المذكور لم يظهر اي قانون آخر ينظم الاعداد المهني للاجل القصير والاجل الطويل . ويفهم بالاعداد للاجل القصير انشاء مراكز التدريب لسد الحاجات الملحة من اليد العاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية ويشترط فيه (اي التعليم) ان يكون كاملا ورفيعا كما يقول السيد م . ب . فورتان M.B. FORTEN عضو امانة سر مؤتمر الامم المتحدة (جنيف ٤/ ٢/ ١٩٦٣) حول تطبيق العلم والتقنية لصالح المناطق الضعيفة الانماء "في البلاد التي في طريق النمو يفهم بالاعداد المهني المعجل توفر امكان السرعة في الاعداد الذي يجب ان يكون على جميع قدرات الامكان ومن الطراز الرفيع". واما الاعداد في الاجل الطويل فيفهم به وضع نظام دائم للاعداد المهني يستطيع ان يوفر الى الامة الطاقة البشرية المستمرة التي تحتاج اليها على مختلف مستويات التقنية المطلوبة وذلك بانشاء مؤسسات متخصصة لهذا الغرض يقترن فيها النظر والعمل ، يؤمن الاعداد النظري فيها اساتذة اخصائيون في التعليم المهني وغالبا خريجو دار معلمين مهنيين ، ويؤمن الاعداد العملي او بالاحرى

التطبيقي اساتذة ممتهنون لهم خبرة عملية واسعة. وهذا النظام الدائم ضروري على حد قول السيد فورتان ايضا "بان افضل الوسائل والطرق للاعداد لا تفعل فعلها في اطار نظام وطني فاسد او في معزل عن اى نظام". وهنا يظهر الاعداد المهني كالتزام وطني على كل امة ان تجده لنفسها. وقد قال في هذا النحو وزير الاقتصاد والمال الفرنسي ميشال دوبريه مقدما قانون التوجيه والبرمجة في الاعداد المهني في ٦/ ١٠/ ٦٧ الى الجمعية الوطنية الفرنسية: "لا يمكن ان يوجد توسع اقتصادى في الحاضر والمستقبل في فرنسا بصورة مستمرة ما لم يجر نشاط جديد في سبيل الاعداد المهني للشباب والبالغين".

والجنرال ديغول (كما جاء في جريدة لوموند الفرنسية ٢١/ ١٢/ ١٩٦٧) "كان يطالب منذ سنوات عديدة بوضع وتطبيق طريقة للتوجيه تهدف الى تفادى ارتماء النشء بغير وعي في احضان التعليم العادى، اذ انه يخشى على التعليم التقني الطويل او القصير ان يقفر".

ونحن اليوم في لبنان نخشى على التعليم المهني والتقني ان يقفر على صعيد الاجلين الطويل والقصير لاستمرار ارتماء النشء في احضان التعليم الثانوى العادى والعزوف عن التعليم المهني والتقني خوفا من المخاطرة دون لائل في اختيار هذا النظام الجديد الذى يجهلون طبيعته ودوره. وهذا عائد لتقصير الاعلام الرسمي في لبنان ولتدخل الشارع في التخطيط من جهة ومن جهة اخرى لعدم توفر النخبة الكافية من فروع التخصص وهذا كله يرجع الى ضعف التنظيم في مضمار الاعداد المهني والتقني، وعدم تماشي الخطة التربوية مع الخطة الاقتصادية. يجب ان نبدأ بالعمل لتخطيط التعليم المهني والتقني في لبنان على مختلف درجاته التكميلية الثانوية والجامعية، وربما الدربات الجامعية التقنية غير المتوفرة اليوم هي السبب في تهرب الطلاب من التعليم المهني الى التعليم العادى حيث الاستمرار الجامعي مضمون.

البحث الثاني

الاعلام المدرسي والمهني والجامعي

اولا - اهمية الاعلام ودوره

قال السيد م. روكلان M. REUCKLIN مدير المعهد الوطني للعمل والتوجيه الفرنسي INOP في احدى محاضراته عن "تطور العمل ومشاكل التوجيه والمعلمين : "ان الطبيعة الحقيقية للتعاليم المهنية هي كون هذه التعاليم غيرمعروفة جيدا في الغالب من التلاميذ وذويهم والكثيرين من الاساتذة. لذلك يفكر البعض خطأ ان هذه التعاليم بقيت حسية فقط ولا تحضر الا لعمل يدوى مباشر على المادة ، ويجهلون الدور الذى يلعبه التعليم الصورى الافضل اى الرياضيات . ومن هذا الخطأ ينتج خطأ آخر الا وهو اعتبار التعاليم المهنية تعاليم تنفتح امام الطلاب الاقل نبوغا . الاعلام وحده بامكانه ان يصلح هذه الاخطاء في التقدير والحكم ويجب ان يكون اعلاما دقيقا يتناول برامج التعاليم المهنية كافة ويعالجها على صعيد المستويات المختلفة التي توصل اليها والمنافذ التي تفتحها ".

وفي هذا المجال ما زال لبنان الرسمي مقصرا في القضايا البديهية الا وهي الاعلام عن التعاليم المهنية الحاضرة علما بانه في نظر العلم الحديث يجب ان يعطى الاعلام بصورة اوسع الى التلاميذ وذويهم بشكل يشمل العالم الحاضر وعالم المستقبل ، نظرا للتطور السريع الذى يسير فيه عصرنا الحاضر. فالتقنية بين لحظة واخرى تتبدل وتتحول وعلى المربّي ان يتابعها اذ ان افضل كتاب علمي يعتق عندما يخرج من المطبعة وكذلك اعظم المصانع عند بدء انتاجها تدخل في عالم القدم .

وكل هذا لا يتم الا بالاعلام المركز والمعزّز بالدراسات والمنشورات . ان التحدث عن توجيه الشباب لا يعني التحدث فقط عن تقنية التوجيه المدرسي والجامعي والمهني وعن الاجهزة التي تقوم به والطرق التي تتبعها ، بل في الاساس يفترض عرض المشكلة من الزاوية الرئيسية الا وهي قضية مصير لمجتمع معين يتوقف مستقبله على الطريقة الملائمة التي يجب ان يعتمدها لادارة التطور الحاضر والمستقبل ولكي يتيح امام كافة افراده فرصة الانتقال الى مستقبل افضل .

فالاعلام المدرسي والمهني والجامعي يجب ان ينظم على ضوء الحاجات الملحة في الاعداد والتوجيه واعادة التوجيه لكل بلد من البلدان . ان تخطيط الانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يشغل البلاد في طور النمو عليه ان يهتم في خطة الاعلام والتوجيه في اول اقسامه واهدافه كي لا يترك الشباب في غياهب الاقدار مطلقي العنان كما كانوا على عهد باسكال الذي يقول : "ليس من امرائهم من اختيار المهنة فالاقدار هي التي تقررها"، ولكي يوجهوا لتأمين مستقبلهم والذي به يؤمن مستقبل البلد والمسؤول الاول في هذا الامر هو الدولة لا القدر .

ان التربية الحديثة باهتمامها في الاعداد العام للشباب تعتمد على الاعلام والتوجيه في سبيل تحقيق اهدافها الانسانية الحقة ولكي تفتح امام الشباب آفاقا واسعة وتساعدهم على وعي كافة القيم الانسانية وتوقظ فيهم ذوق "الجهد المبدع" الذي يساعد مؤهلاتهم على التفتح تفتحا كاملا . وهكذا فان الاعلام والتوجيه يلعبان دورا بارزا في اعداد الاطر الكفيلة بتحمل كافة المسؤوليات التي تطلب منها في عالم مستمر الصيرورة، وهذه الاطر جديرة بخلق التجديد والابداع والمساهمة بصورة فعالة في تطور الانسانية .

ان اعتماد الاعلام في حقل التوجيه المدرسي والمهني امر ضروري لا بل اساسي وعليه يرتكز مبدأ الاختيار الحقيقي . فالتلميذ الذي يختار من المهن اسماءها يكون اختياره بدائيا وربما مضرا بمستقبله . فلا اختيار حقيقي اذا لم يسبقه اعلام شامل واف . فالاعلام :

- يؤمن تكافؤ الفرص بين التلاميذ
- يساعد على خلق توازن بين حاجات البلد والرغبات الفردية
- تتضاعف اهميته وضرورته كلما تطور العالم المحيط بنا وتغيرت نظم التعليم وكلما وعت العائلة اهمية استمرارية التعليم كشرط للترقي الاجتماعي .
- يجب ان يشمل كافة المستويات المدرسية المهنية والجامعية .

لذلك ، نلاحظ بان معظم البلاد الواعية اهتمت اهتماما بالغا بقضية الاعلام وانشأت مؤسسات متخصصة تؤمن الاعلام المدرسي والمهني والجامعي ومن هذه البلاد نذكر: سويسرا ، فرنسا ، المانيا ، هولندا ، انكلترا ، زيلندا الجديدة واسبانيا .

اما كنـــدا فقد اعطت الاعلام المهني اهمية اكثر من بقية البلدان اذ انها انشأت شهادة تخصص في هذا المضمار اسمتها : "شهادة الاعلام المهني" ويتضمن البرنامج المعدّ لهذه الشهادة مواد من شأنها ان لا تعد مستشاري توجيه بل "معلمين جديرين بان يجتمعوا ويعطوا كافة المعلومات المتعلقة بعالم العمل ، التي يحتاج التلاميذ اليها ليتخذوا قرارا حكيما في اختيار دروسهم ومهنهم ".

ثانيا — تنظيم الاعلام

نستخلص مما تقدم بان على لبنان ان ينشىء باقرب وقت ممكن دوائر او مكاتـــب تختص "بالاعلام والمراجع في الحقل المدرسي والمهني والجامعي" يكون دورها :

SERVICE D'INFORMATION ET DE DOCUMENTATION

— جمع وتنسيق المعلومات والمراجع المدرسية والمهنية والجامعية كافة .
— وضعها في متناول الشباب لتسهيل توجيهه .

ان ابرز الوسائل المعتمدة في الاعلام المهني في اكثر من خمسين بلدا كما عرضت في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للتعليم العام سنة ١٩٦٣ في جنيف هي :

١ — وسائل اكاديمية للاعلام — بشكل محاضرات واحاديث ودروس موجهة للتلاميذ وذويهم فضلا عن لقاءات منظمة بين التلاميذ وعمال نخبة واختصاصيين في مختلف المهن .

٢ — وسائل حسية للاعلام — وهي القيام بزيارات علمية للمنشآت او مؤسسات التعليم العالي حيث يتسنى للتلاميذ التعرف عن كثب على نوع الاعمال او الدروس التي يمكن ان يختاروها . ويمكن انشاء نواد للتقنيين الشباب توجه التلاميذ الى الناحية العلمية .

٣ — وسائل سمعية بصرية للاعلام — معارض متجولة او ثابتة عن مختلف المهن ، احاديث بالراديو واحاديث مصورة وافلام في التلفزيون ودور السينما ، زيارات المنشآت على اختلاف انواعها .

٤ — منشورات حول المهن — بشكل دليل مهني ، كراس ، مونوغرافيا ، مجلات متخصصة ، بيانات ، مقالات في الصحف الخ ... نشرات دورية ...

وتجدر الاشارة الى ان المؤتمر لخبراء الاعلام المدرسي والمهني والجامعي الذى انعقد في تونس من ٢٤ - ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ والذى لم يشترك فيه لبنان قد اوصى بضرورة انشاء "مراكز اعلام ومراجع في الحقل المدرسي والمهني والجامعي" في مختلف البلاد السائرة في طريق النمو نظرا للدور البارز الذى عليه ان يقوم به في مراحل التوجيه بجمع وتنسيق جميع المعلومات المدرسية المهنية الجامعية واعطائها الى التلاميذ." كما اوصى بضرورة ادخال هذه المعلومات في برامج التعليم بحسب اسس تضعها لجنة وطنية معينة".

وكذلك فقد اتخذ المؤتمرون قرارا بتأليف لجنة لدرس امكانية انشاء مراكز اعداد اخصائيين خبراء في حقل المراجع المدرسية والمهنية والجامعية".

ثالثا - على هامش الاعلام

ونحن اذ نذكر مراكز الاعلام والمراجع لا بدّ ان نشير الى البادرة التي تشكر عليها وزارة التربية الوطنية اذ انها قامت بشيء مبارك في هذا المجال، ومنذ زمن ليس بالبعيد، وهو تأسيس "مركز وطني للتوثيق والمعرفة والخبرة" الذى اقره مجلس الوزراء واقرّ اللجنة التي تقوم بمهماته وقوامها CENTRE NATIONAL DE DOCUMENTATION

١ - رئيس مجلس الخدمة المدنية
٢ - مدير عام وزارة التربية
٣ - مدير الاذاعة اللبنانية
٤ - رئيس مصلحة في وزارة التصميم
٥ - رئيس مصلحة في وزارة التصميم
٦ - عضو

واما اهداف هذا المركز كما وردتنا : ١" - جمع وتوحيد وتنسيق جميع المعلومات والمراجع المتعلقة بمسائل التنمية في لبنان خاصة وفي غيره من البلدان عامة، ٢" وضع فهارس باسماء الخبراء والاختصاصيين والعلماء اللبنانيين لتحديد طاقة لبنان في العلم والمعرفة والخبرة واستعمال هذه الطاقة، ٣" العمل على اعداد علماء وخبراء لبنانيين بصورة مستمرة. ٤" - تأمين العلاقات والاتصالات مع الخبراء والعلماء الاجانب.

ومنذ ذلك الوقت لم نعد نسمع شيئا عن هذا المركز الذى ينظرنا سيكون بطيء العمل للوصول الى اهدافه لضعف الاداة. وبضعف الاداة نود الاشارة الى الاطر المتخصصة في معالجة الاعلام منذ استلامه حتى فرزه وتنسيقه وجمعه في المكان المعد خصيصا له. اذ انه حتى الآن كلمة منسق المراجع والمواضيع " DOCUMENTALISTE " تكاد تكون مجهولة ولا اثر لها في الوظائف العامة علما بانه في نظرنا يجب ان يكون لدى كل وزارة موظف خاص في هذا المضمار وفي كل ادارة عامة نظرا للدور الكبير الذى يلعبه في مجرى الحياة اليومية من توفير للوقت وسرعة في العمل "فالمنسق " هو الامين السر في المستقبل. وامر انشاء هذا المركز في لبنان دون انشاء مركز اعداد الافراد المتخصصين في هذا الحقل لا يفي بالغرض المقصود لان حاجة لبنان الى هؤلاء لا تقل اهمية عن حاجته الى الاطر العليا في شتى القطاعات الاقتصادية.

وهذا الامر في نظرنا خطر جدا اذ انه لا يشترط ان تجمع المعلومات لتحفظ بل لتظهر وتستخدم عند الحاجة. فما هي الطرق الكفيلة ولو كانت الكترونية ان توصلنا الى المعلومات التي نطلبها ساعة حتاجها ، اليس تنظيم حفظ المعلومات هو الركيزة الاساسية في هذا الموضوع.

ولن يتمكن هذا المركز من القيام بدوره وتحقيق اهدافه ما دام لبنان ينعم بحياة اقتصادية ترتكز على الفوضى وليس لدينا اى نظام اقتصادى عام كما سبق وعالجنا هذا الموضوع في القسم الاول من بحثنا هذا.

وقد سبق لنا ان تناولنا هذه القضايا من زاوية "التخطيط المحاسبي ودوره في الانماء العام (راجع محاضرتنا في هذا الموضوع بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧) حيث تكلمنا عن هجرة الكفاءات اللبنانية وضرورة قياس الحاجات والنشاطات لدى الامة اذ لا يمكننا ان نسمي المجهول كما اشرنا الى ضرورة جرد الثروات البشرية لمعرفة الطاقات العلمية الموجودة في لبنان لنستخدمها دون الكفاءة الاجنبية اذ اننا نحن ادرى بوطننا ومشاكله واسس تقويمه من اى كان. وقد دعونا ايضا في مجال آخر الى ضرورة قيام ثورة اصلاحية علمية شاملة تتناول القطاعين العام والخاص اذ ان سياسة الترقيع ما كانت الا لتسيء الى تطور هذا البلد وتدعو الى قرف الكفاءات من هذا الوضع وزج نفسها في مجاهل الهجرة والاغتراب. قال اينشتين " : "علينا ان نقلب طرق عملنا وطرق تفكيرنا."

اما قضية اعداد خبراء لبنانيين فقد فكرنا به منذ زمن بعيد وانشأنا "المركز اللبناني العالي لاعداد الخبراء والمراجعين" بالتعاون مع ابرز المنظمات الدولية "كالمجمع الدولي للخبراء والاكاديمية الدولية للمحاسبة) وذلك لسد ثغرة مزمنة في جهازنا الفني والعمل على سد حاجاتنا اولا وتصدير فرق الخبراء في شتى القطاعات الى القارة التي استيقظت "وفي نفسها نقمة على المستعمر الاوروبي ومؤسساته "بعد غفوة دامت قرونا لتنظم مرافقها وتعزز مؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونعني افريقيا.

وهذه رسالة دأب عليها هذا القسم من بلاد حوض البحر الابيض المتوسط وتعود للعصور القديمة. وبذلك يمكننا ان نجعل من بلدنا حاضرة ثقافية لبلاد العالم الثالث غير انه للوصول الى جعل لبنان حاضرة ثقافية علينا ان ننظم بلدنا وننظم جامعاتنا وتعليمنا المدرسي والمهني وننظم الاعلام والتوجيه في الحقول الثلاثة : المدرسي ، المهني ، الجامعي .

كما يتوجب على النقابات المهنية ان تساهم في دور الاعلام كما هي الحال في الولايات المتحدة مثلا وتقيم ندوات سنوية ودورية عن طبيعة المهن ودورها في مستقبل البلاد .

البحث الثالـــــــث

قضية التوجيه المدرسي والمهني والجامعـــي

اولا ـ اهمية التوجيه ودوره

بعد ان عرضنا دور الاعلام المدرسي ، المهني والجامعي في حياة الفرد نكون قد هيأنا بحثنا التالي وهو المرحلة الثانية للاعداد المهني ونعني بذلك التوجيه هذه الطريقة التربوية التي تهدف الي :

١ ـ اعلام التلميذ عن مختلف المهن وعن كافة المراحل التحضيرية لكل منها .
٢ ـ مساعدة التلميذ على ان يعرف نفسه من ناحية مؤهلاته واهدافه وشخصيته .
٣ ـ مساعدة التلميذ على استجماع معلوماته عن العالم المدرسي والمهني وعن مؤهلاته واهدافه وشخصيته .
٤ ـ مساعدة التلميذ على القيام بالاختيار اللائم في مختلف مراحل نموه المهني .
٥ ـ تشجيع تعاون الاهل والمعلمين ومستشاري التوجيه واخصائيين آخرين لمساعدة التلميذ على نموه المهني .

والمادة الاولى من مشروع مرسوم التوجيه المهني الفرنسي تنص :

على ان : "التوجيه البيداغوجي والمهني يهدف الى ارشاد التلاميذ نحو التعليم الافضل تلاؤما مع مؤهلاتهم لتسهيل نمو شخصيتهم ومساعدتهم على اختيار طريقهم في الحياة النشطة ، انسجاما مع حاجات البلد وابعاد التطور الاقتصادي والاجتماعي" .

ومما تقدم يمكننا ان نلقي الاضواء حول الذين يرعون التوجيه وهؤلاء هم :

ـ التلميـــــذ
ـ الاهـــــل
ـ المعلمـــــون
ـ المستشارون التوجيهيون

فما هو دور كل واحد منهم في عملية التوجيه ؟

يجب ان يصل التلميذ الى حدّ يتحمل هو بنفسه مسؤولية اختياره. فالتوجيه يفقد هدفه اذا لم يبرز التلميذ بصورة فعالة في الاعداد المهني. ففي المراحل الابتدائية يتحمل الاهل والمعلمون القسط الاكبر من مسؤولية التوجيه وهذا لا يعني تجاوزا لحرية التلميذ الذى يجب ان يدفع باكرا، بتأثير محيطه، الى تحمل مسؤوليته الشخصية. ويجب ان يستمر هكذا وبمعاونة مستشار التوجيه المعني، ليصبح التلميذ قادرا على التقرير الذاتي في الاختيار المدرسي والمهني.

اما الاهل فعليهم ان يساهموا بصورة فعالة في توجيه اولادهم وتدخلهم يكون الزاميا في حداثة اولادهم بالاشتراك مع المعلمين والاخصائيين ثم يصبح دورهم حوارا بينهم وبين اولادهم حول القرار الذى يجب ان يؤخذ استنادا الى المنطق والاقناع فعلى الاهل في هذا الطور ان يستعلموا لدى المعلمين والاخصائيين ومستشارى التوجيه عن الامكانات المدرسية والمهنية ليكون الاولاد على اطلاع واسع ووافٍ حول قضاياهم المهنية ليتسنى لهم الاختيار.

اما المعلمون فيلعبون دورا بارزا في حقل التوجيه خاصة في المرحلة الابتدائية حيث يكون المعلم قريبا من مشاكل كل تلميذ من تلاميذ الصف الواحد، اما في المرحلة التكميلية والثانوية فتتعدد المواد بحيث يتعدد الاساتذة ايضا غير ان هذا لا يمنعهم ان يراقب الاستاذ تصرفات التلميذ ومسلكيته واشغاله وواجباته ... ان هذه المعلومات التي يستجمعها الاستاذ يجب ان يستفاد منها ويسترشد بها للتوجيه فيمكن ان تستجمع خلال كافة مراحل حياة التلميذ الابتدائية والتكميلية والثانوية في ملف شخصي خاص (DOSSIER CUMULATIF) لكل تلميذ ويشكل بطاقات تتعلق بالملاحظات العائدة لكل سنة مدرسية على حدة.

ويمكن الاستاذ ان يقوم بتوجيه الطلاب وذلك عندما يربط بين المادة التي يعلمها والمنافذ المتصلة بها ويناقش التلاميذ مشاريعهم للمستقبل كلما سنحت له الفرصة ويحثهم على مراجعة مستشارهم التوجيهي في كل قضية تشغل بالهم.

اما المستشار التوجيهي فهو الذى يذهب اليه التلاميذ والاهل والاساتذة ليدرس قضية التلميذ المعني ويجرى اختباراته على ضوء الطرق السيكولوجية ليوضح الوضع الاجمالي للتلميذ ويساعده بالتالي على تقرير مصيره. ويجب على الدولة ان تفرض على كافة المدارس كشرط اساسي للترخيص لها بان يكون لديها مستشار اعلامي ومستشار توجيهي.

ولاعطاء بعض الشرح عما هو عليه التوجيه في معظم بلاد العالم لا بد لنا ان نذكر في الخلاصة التي وضعها السيد راشل كامبرت RACHEL GAMBERT عضو قسم البحوث في المكتب الدولي للتربية B.I.E. على ضوء اعمال المؤتمر السادس والعشرين للتعليم العام الذى انعقد في جنيف ١٩٦٣ والذى اشتركت فيه ٧٣ دولة وما اشترك فيه لبنان :

١ — ان التوجيه المدرسي والمهني هو في طور ازدهار رفيع ولو انه يظهر متطورا تارة بسرعة وطورا ببطء بحسب البلاد ، فانه يسعى في كل مكان باستخدام الوسائل التي تساعد على تفتح الفرد ملبيا بذلك الحاجات المهنية لعصرنا الحاضر هذه الحاجات التي تتطلب دائما استخداما جذريا للموارد الانسانية ليس فقط على صعيد جمع اليد العاملة والا لُسر المؤهلة في مختلف المهن بل لتحاشي هدر الطاقات العائد لاخطاء في الاختيار وسوء توافق الفرد مع مهنته .

٢ — ان هذا المفهوم الجديد للتوجيه يفرض تعاونا بين المسؤولين عن التعليم والمسؤولين عن العمل والاستخدام ، مبنيا على اعتبارات تتعلق بالاعداد المهني وبصحة وحماية الشباب . لذلك فان دوائر التوجيه تعتبر في كثير من البلدان بانها تملح لان تكون عامل ارتباط بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى .

٣ — اكثر البلاد تعتمد نظاما توجيهيا مدرسيا مهنيا معمما .

٤ — يقصد بالتوجيه المدرسي دور المستشارين المدرسيين واعضاء الهيئة التعليمية الذين يتبعون التلاميذ في نموهم ويساعدونهم على حل مشاكلهم الشخصية .

٥ — اما الاساليب الرئيسية المتبعة في التوجيه فهي التالية :

آ — تحليل كفاءات التلميذ بواسطة الطرق السيكولوجية وغيرها من الطرق التي تتطلب اجهزة خاصة .

ب — السعي وراء طرق بداغوجية صرفة تعتمد على ادخال التوجيه المهني في التعليم الموجه على الاعلام المهني والتهيئة للعمل ومراقبة التلميذ في مجرى تطوراته المدرسية .

٦ — الاعلام عن المهن يلعب دورا تزداد اهميته يوما بعد يوم سواء في المدرسة او خارجها ويستخدم مختلف الوسائل لاطلاع ليس فقط التلاميذ بل الاساتذة والاهل والجمهور عامة : كالمحاضرات ، والنشرات ، الصحافة ، الافلام ، الراديو والتلفزيون .

٧ ـ فالتوجيه وان كان متبعا بجهد الاقناع لا يمكن ان يشكل اكراها . فالنصائح والمشورات المعطاة يمكن ان تقبل او ترد . فالفرد يبقى حرا في الاختيار حتى آخر مرحلة التحليل .

٨ ـ اذا لم تكن الدول مجهزة بوسائل المراقبة السيكولوجية الضرورية لتقييم نتائج التوجيه لا تستطيع من متابعة مراحل نمو التلميذ باستمرار .

٩ ـ يجب على الاشخاص المولجين بقضايا التوجيه ان يكونوا من ذوى الاختصاص في هذا المضمار وحملة شهادات جامعية . فاعداد الموجهين المدرسيين امر ضرورى يرتكز عليه مستقبل الامة ونجاحها .

١٠ ـ المساعدة الدولية حاجة ملحة في بعض البلاد لتأمين اختصاصيين في مضمار التوجيه .

والتوجيه المهني كما شرحنا في ما سبق لا يتناول فقط الاطفال والشباب بل البالغين ايضا والعاقات والتوجيه في لبنان سيكون شاقا اذ انه حتى الآن لا يوجد اى قانون يلزم الاهل بتعليم ابنائهم الى عمر معين علما بان بعض البلاد قد بلغ فيها العمر الادنى الالزامي للتعليم ١٤ سنة او ١٦ سنة ومثل هذا الالزام غير موجود عندنا وليس بنظرنا متلازما مع مجانية التعليم . وهذا ما يفيد بان معظم الشبان الاحداث العاملين في شتى القطاعات الاقتصادية يؤلفون جيشا من اليد العاملة الجاهلة الى حد ما ، ذا انتاجية ضعيفة بالنسبة الى المؤهلات غير المتفتحة كما يجب . فضلا عن تشرد بعض الشباب والاحداث في فلك الحياة اليومية .

وهذه الفوضى في الحياة الاجتماعية تزيد من مشاكل التوجيه دون طائل ويصبح القول فينا صحيحا "لبنان يأكل قمحه عشبا" وهذا للدلالة على عدم كفاءة اليد العاملة المستخدمة بنسبة كبيرة . يجب ان يعاد النظر بعمر العمل وشروطه على ضوء مستقبل الفرد الذى يرتكز عليه مستقبل الامة .

معظم الشباب اللبناني يواجه اليوم ازمة مستقبل مظلم ومصير متأرجح فيتجه نحو صيرورة مجهولة الابعاد حيث يقف حائرا في وضعه على مفترق طرق الغد ويتحتم عليه ان ينقذ نفسه بنفسه اذ لا الاهل ولا الاساتذة ولا الدولة هم في مستوى فهمه لارشاده ومساعدته على اختيار الطريق الذى يوصله الى المهنة التي تتلاءم مع مؤهلاته ودرجة ثقافته وترقي العمل .

وما ارتماء النشء المثقف في احضان انظمة التعليم الاجنبية الا دليل على شعور الهيئات الطلابية بكابوس البرامج التي تخلق لديهم عقدة يمكن ان تسمى "عقدة البكالوريا" بجزئيها . اذ انهم فقدوا الثقة بالمؤسسات الوطنية وآثروا المجازفة على البقاء المتأرجح . فمن المسؤول عنهم ؟ يقول كونفوشيوس : "ليس العشب الرديء هو الذي يخنق السنبلة الصالحة بل الذي يخنقها هو اهمال البستاني".

وهنـــا لا بد ان نصدر تمنيا على الدولة بضرورة تأليف لجان دائمة لتعديل البرامج باستمرار وجعلها بمستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والتقني وهذا التطور في البرمجة متلازم لخطة التوجيه وفوائدها .

ثانيا ـ تنظيم التوجيه

قبل الانتقال الى بحث موضوع الاعداد المهني لا بدّ لنا من ان نستكمل بحثنا حول التوجيه بالاشارة الى تنظيم دائرة التوجيه المقترحة في متن بحثنا هذا . لقد اجمع خبراء التوجيه على ان برنامج التوجيه المهني الحديث المراد وضعه في عالمنا هذا الدائم التغير يجب ان يرتكز على اربع قواعد تشكل الدوائر المتخصصة التي توصل الى الغاية المنشودة ، وهذه الدوائر هي :

١ ـ دائرة التشخيص الفردي SERVICE DE DIAGNOSTIC INDIVIDUEL
٢ ـ دائرة الاعلام " D'INFORMATION
٣ ـ دائرة التوجيه " D'ORIENTATION
٤ ـ دائرة المركز والتتبع المهني " DE POSITION ET DE SUITE PROFESSIONNELLES

ان دائرة التشخيص الفردي تختص بدراسة قياسية للتلميذ فتسجل وقائع متعلقة بالفرد من ناحية اسرته ، صحته ، مؤهلاته ، طاقاته ، ميوله ، غاياته واهدافه التربوية والمهنية واختباراته بالعمل ...

اما دائرة الاعلام فتقوم بدور مهم ايضا اذ يصعب على التلميذ او الطالب ان يكيّف نفسه بصورة ملائمة ان لم يعط الاعلام الكافي عن الوسط التربوي والمهني والاجتماعي الذي ينمو فيه . فالاعلام المهني يرتبط بمركبية الوظائف والاعلام التربوي يسهّل الاعداد والاعلام الاجتماعي يساعد على تفهم الذات والغير .

اما دائرة التوجيه فهي تتيح الفرص والمناسبات لكل طالب بان يناقش قضايا تكيفه مع الموجّه المهني . وهذه الدائرة التي تشكل عصب التوجيه ترتبط بالنتائج الصادرة عن دائرة تشخيص الفرد وبالاعلام الصادر عن دائرة الاعلام المهني . وهي بذلك تقدم العون المباشر الى التلميذ بواسطة موجهه الذي يساعده على تقييم ذاته وامكاناته كما يساعده على اختيار خطة عمل توصله الى النجاح في بلوغ غايته .

اما دائرة المركز والتتبع المهني فهي المسؤولة عن مساعدة الفرد على استشفاف غاياته التربوية والوظيفية وعلى اعطاء تكيفات مرضية لاختياراته ما بعد الدراسة .

فدائرة المركز المهني يمكن ان تقسم الى قسمين : قسم الوضع المهني ويكون دوره توفير الاعلام للطالب ومساعدته في الحصول على عمل ، وقسم الوضع التربوي ويكون دوره في مساعدة الطالب على تخطيط تحضيره للجامعة او لمعهد تقني او لبرنامج تدريب مهني او لاي نوع آخر من التحضير والتوجيه في سبيل تحقيق قبوله لمباشرة اي من تلك الدروس .

اما دائرة التتبع المهني فانها تهتم في استقصاء المعلومات عن اوضاع التلاميذ والطلاب بعد تركهم المدرسة . فمن هذه الوقائع التي تتصل بمعالم العمل والاختبار تحصل هذه الدائرة على معلومات تساعدها في تطوير برنامج التوجيه الحاضر والمستقبل .

ان هذه الدوائر الاربع تشكل قاعدة المركز الوطني للتوجيه المدرسي والمهني ويكون مركزه بيروت ويتبعه مراكز في قواعد المحافظات الاربع الاخرى التي تتبعها ايضا مراكز اقليمية في الاقضية الكبرى وذلك استنادا الى عدد السكان ويتبع هذه المراكز بحسب التنظيم الاداري اللبناني دوائر الاعلام والتوجيه المتوجب وجودها في كل مدرسة يزيد عدد تلامذتها عن رقم معين (٣٠٠ او ٤٠٠ او ٥٠٠ مثلا) .

وفي معرض البحث عن تنظيم التوجيه نرى من الضرورة ان نذكر بعض قرارات المؤتمر الايبرو اميركي (IBERO-AMERICAIN) الذي انعقد في مدريد نيسان ٦٧ وهو المؤتمر الثاني عشر للجمعية الدولية للتوجيه المدرسي والمهني

INTERNATIONAL ASSOCIATION FOR EDUCATIONAL AND VOCATIONAL GUIDANCE

١ - يجب ان يدخل التوجيه المهني في السياسة التربوية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد .

٢ - يجب ان يدخل التوجيه في اعداد الاساتذة .

٣ - يجب ان لا يحدّ التوجيه من الحرية الفردية وان ينفتح للكل وان امتداده يجب ان لا يحصل على حساب النوعية .

٤ - يجب ان يتم التوجيه على ايدى اشخاص كفوئين متخصصين في هذا المجال .

٥ - يجب ان يفهم التوجيه بانه عملية تبدأ من مرحلة التعليم الابتدائي وتمتد الى كافة المستويات المدرسية .

٦ - يجب ان يخلق مناخ من القبول لدى الفرد ولدى المجتمع لجني كامل الفوائد من التوجيه .

٧ - نظرا لضخامة اتساع نشاطات التوجيه يفضل ان تتعاون اجهزة القطاع الخاص مع اجهزة القطاع العام .

٨ - احدى القضايا المركزية للتوجيه هي اعداد العناصر الملائمة .

٩ - في المرحلة الابتدائية يمكن المدرس مع تحضير اضافي ان يهتم بتوجيه التلاميذ . وفي المرحلة المتوسطة يتوجب على الاساتذة والمعلمين ان يحصلوا اعدادا اضافيا يجيز لهم الاهتمام بالحالات العادية للتوجيه .

١٠ - يظهر بان اعداد هؤلاء المدعوين لانجاز هذه النشاطات يجب ان يمتد تدريجيا لا دفعة واحدة .

١١ - يجب ان يعتبر التوجيه حركية النظم الاجتماعية الاقتصادية لكل بلد .

١٢ - انشاء كلية تخرج السيكولوجين وتدرب المدرسين والمعلمين امر ضرورى .

١٣ - يجب ان يكون التوجيه عاما الزاميا ومجانا

١٤ - يجب ان تحدد كلمة توجيه وان تميّز بوضوح عن الاعلام البسيط .

١٥ - ان نشاطات المدرسين والمعلمين في حقل التوجيه هي ثانوية وتخضع لرقابة الاختصاصي بالتوجيه الذى يهتم ايضا بالحالات الصعبة .

ثالثا — على هامش التوجيه

وفي نهاية بحثنا عن التوجيه نود معرفة مصير تطبيق التوصية رقم ٥٦ التي ارسلها المكتب الدولي للتربية اثر انتهاء مؤتمره السادس والعشرين والتي تتناول التوجيه المدرسي والمهني ، علما بان لبنان كان قد اجاب في ملحق تقريره المقدم للمكتب المذكور عن الحركة التربوية للعام الدراسي ٦٥ — ٦٦ عن مصير التوجيه ما يلي : "تطبيقا للتوصية المتعلقة بتنظيم التوجيه المدرسي والمهني ان مشروع اصلاح بنيان التعليم قد درس". وقد ذكر ايضا : " لقد قرّر تطبيق اشغال التوجيه المهني على تلاميذ سنة اولى للمدارس المهنية " (راجع الدليل (رقم ٢٨) الدولي للتربية ١٩٦٦ صفحة ٦٧ مقدمة وصفحة ٢٤٧ تقارير) . وقد ورد ايضا في منشور عن التعليم التقني صادر عن مديرية التعليم المهني والتقني في حزيران ١٩٦٦ بان دائرة توجيه مهني انشئت في هذه المديرية وبدأت اعمالها اول السنة الدراسية ١٩٦١ — ١٩٦٢ .

وفضلا عن التناقض الظاهر بين جواب لبنان ونشرة مديرية التعليم المهني والتقني لا بدّ ان نشير الى ان اية خطوة ايجابية لم تظهر الى الوجود في لبنان في ما يتعلق بتخطيط التوجيه المدرسي والمهني وما يلحق به من تنظيم كما اشرنا اعلاه . كما وان الدائرة المذكورة المنشأة منذ سبع سنوات لم يصدر عنها اية نشرة او اعلام او دراسة تتناول المهن ومنافذ العمل (كما جاء في جوهر عملها) . كما لا ريب في ان التوجيه المهني يرتكز على التوجيه المدرسي وهذا غير موجود اذ ان الملف المدرسي غير مطبق في لبنان ولا يوجد العدد الكافي من المتخصصين لاعداده فضلا عن ان جوهر التوصية لم يعمل به وهنا نود ان نشير الى اهم بنود التوصية المشار اليها اعلاه :

— دراسة وملاحظة كل تلميذ : جوانب شخصيته ، درجة نموه العقلي والطبيعي والعاطفي ، قيمة نتائجه المدرسية ، معرفة محيطه العائلي والاجتماعي .

— وضع ملف مدرسي فردي يتبع التلميذ طيلة حياته المدرسية

— الاعلام عن المهن والصنع (حرف)

— نشاطات عملية تمهد للحياة المهنية كالزيارة والتدرب في المنشآت الخ ...

البحـــث الرابـــع

استدراك التوظـــــــف

اولا ـ اهمية استدراك التوظف ودوره

قبل ان ندخل في بحث سياسة الاعداد المهني والتقني علينا ان نتناول الركائز التي تقوم عليها ليكون وجودها منظما ومفيدا لحاجات البلاد من الاطر الفنية والمعطيـــات الوظيفية. والركائز هي العلم الجديد الذى برز في الحرب العالمية الثانية ونعني به "استدراك التوظف LA PREVISION DE L'EMPLOI والاستدراكات الوظيفية الحقيقية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية حيث جرى تطبيق استدراك التوظف الكامل "PREVISION DE PLEIN EMPLOI" بعد ان كان الاقتصاديون في ما قبل الحرب الكبرى منكبين على بحث ودراسة اسباب الازمات الاقتصادية وتحديد حركتها وتركيزها على مبدأ دورية الحدوث هذا المبدأ الذى سرعـــان ما كرته ونقضته الوقائع والحوادث.

فاستدراك التوظف يبدو من المواضيع الدقيقة في البحث الاقتصادى نظرا للعوامل السياسية الداخلية والخارجية والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية التي تلتقي فيه الى جنب الوقائع الاقتصادية وهذا ما يجعل التخمين امرا صعبا كما يخطىء في غالب الاحيان معنى الحركات المستدركة في استشفاف مستقبل التوظف على ضوء تحليل النشاط الاقتصادى المرتكز على التطور التقني.

فاستدراك التوظف يعلمنا بان نرى المهن في تطور وتجدد مستمرين فالاولاد مثلا ليسوا مرغمين في السير على خطى ذويهم من حيث نوع العمل والمهنة فتراهم ينزحـــون من القرى الى المدن ومن القطاعين الاولي والثانوى الى القطاع الثالث وهنا يبرز دور المؤسسات والمنظمات الحكومية المسؤولة في ضرورة التفريق (على ضوء التقلبات الاقتصادية) بين حاجات المهن وحاجات الاعداد وتنسيق امكانات الاعداد والتعليم مع حاجات الاقتصاد.

ان الدول الواعية تعطي الاهمية الكبرى الى استدراك التوظف والامثلة على ذلك كثيرة نذكر اهمها البادرة التاريخية الصادرة عن الهيئة الاقتصادية الاوروبية في "مبادىء عامة لتنفيذ سياسة موحدة للاعداد المهني" التي وضعت بتاريخ ٢ نيسان ١٩٦٣ والتي جاء في مادتها الثالثة ما يلي: "يجب ان يعطى اهتمام خاص للاستدراك والتقدير سواء على الصعيد الوطني او على صعيد الهيئة الاوروبية في ما يتعلق بالحاجات العددية والنوعية للمستخدمين في مختلف النشاطات المنتجة". من هذه المبادىء نلاحظ الالزام الواقع

على عاتق كل دولة من دول السوق الاوروبية المشتركة في تنظيم استدراك التوظف.

اما في لبنان فان قضية " استدراك التوظف " ما زالت بعيدة عن التحقيق نظرا لعدم توفر الاجهزة والاحصاءات الملائمة ولتلكؤ المسؤولين فكيف يمكننا ان نضع خطة استدراك التوظف علما بان بعض المنظمات الدولية وخاصة المكتب الدولي للعمل لم تتوصل بعد الى استنباط الطرق الكفيلة لتقدير الحاجة الى الشباب كما جاء في مقدمة الدكتور والتر ستتس (Dr. WALTER STETS) في بحثه عن استدراكات التوظف في المانيا (١٩٦٦) غير ان هذا لا يمنعهن ان تسلك كل دولة الطريق الملائم للوصول الى تقدير الحاجة الى اليد العاملة والى الشباب نظرا لما لهذه المعلومات من اهمية في الحياة الاقتصادية.

ثانيا - تنظيم استدراك التوظف

ان الشرط الاول لتقدير الحاجة الى اليد العاملة والى الشباب يظهر في ضرورة تحديد المهن موضوع الدرس بصورة دقيقة مع التمييز بين الحاجات الموضوعية الى التوظف والحاجات الذاتية. ويقصد بالحاجات الذاتية حاجة المشاريع الى اليد العاملة اى الطلب على التوظف.

ويقصد بالحاجات الموضوعية حاجة مهنة معينة يتوجب امدادها للمحافظة على استمرار الطاقة العمالية فيها ولمساعدتها على القيام بنشاطها على اكمل وجه ضمن اطار الاقتصاد الوطني.

وللوصول الى تحديد المهن يجب التعمق بكل مهنة على حدة من ناحية الاختصاص العملي ومن ناحية المهن القريبة منها حيث يمكن ان تؤثر عليها بالتحول عنها او اليها. والدراسات على المهن غير موجودة في لبنان اذ ان تعداد المهن غير متوفر. وهنا لا بد ان نشير الى ضرورة اصدار " دليل المهنة " لكل المهن القائمة في لبنان ويمكن الاستئناس بوضع هذا الدليل وفقا لتعداد المهن وتنسيقها الصادر عن المكتب الدولي للعمل حنيف ١٩٥٨ INTERNATIONAL STANDARD CLASSIFICATION OF OCCUPATIONS ويجب ان يكون هذا الدليل جامعا لكل ما يتعلق بالمهنة الواحدة من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والعلمية ...

وبعد تعداد المهن وتحديدها يجب احصاء عدد الاشخاص المتمين الى المهنة الواحدة وتحديد عدد الشباب الذين يستعدون للانتماء اليها ، انطلاقا من الوضع القائم وعلى يد خبراء اختصاصيين وهذا لا يتعارض مطلقا مع الاحصاءات المتعلقة بسوق العمل حسب القطاعات الاقتصادية اذ ان المرجو الوصول اليه هو دراسة الحاجة الى اليد العاملة والى الشباب في كل مهنة على حدة . وقلما تهمنا في الوقت الحاضر معرفة عمل "كهربائي ما" في قطاع اقتصادي معين مثلما تهمنا معرفة حاجة المهنة اذ ان انتقال هذا الكهربائي من قطاع الى آخر لا يشكل لدينا امرا ذا شأن بقدر ما نهتم لانتقال هذا الكهربائي من واقع مهنته الى مهنة اخرى افقيا (ترقية في العمل) او عاموديا (ترقية في النظر والعمل) او جذريا (تحوله من كهربائي الى ميكانيكي مثلا) وهذه التحولات تزداد اهمية دراستها باستمرار التطور التقني والمجالات التي يفتحها امام الممتهنين للتحول .

وهنا لا بد ان نؤكد ضرورة انشاء الملف المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لكل فرد على حدة ولكل مهنة على حدة يتناول كافة المعلومات المتعلقة بالعمل عن الممتهن وبصورة مستمرة وهذا الامر يعهد به الى خبراء ، متخصصين في تقييم المعلومات ودراستها ، يكونون تابعين الى دائرة خاصة تسمى " دائرة التوظف " ، ولا بد ان يقوم تعاون جدي مستمر بين كافة المشاريع الخاصة ودائرة التوظف لتسهيل مهمتها وانجاح دورها . وبانتظار هذا التنظيم يجب ان تقوم كافة المؤسسات الاقتصادية بدراسات تتناول الحاجة الى الشبان .

ويكون من نشاط دائرة التوظف استدراك عدد الشبان الجدد الذين سينتمون كل سنة الى مهنة معينة وهذا لا يمكن الحصول عليه ما لم تكن هناك احصاءات دقيقة عن الشبان والبالغين في لبنان (وعن السكان عامة) تتناول الاعمار والجنس وعدد الطلاب في مختلف صفوف المدارس العادية والمهنية والتقنية والجامعات ودور المعلمين والاعداد الخ ...

كما يكون من نشاط الدائرة ايضا "تعقب تحولات الممتهنين من مهنة الى اخرى واستدراك الاستبدال للمحافظة على طاقة العمل وديمومة المهنة وذلك بالتوفيق بين تقديرات التوظف الجديدة وتقديرات التوظف الراحلة بسبب الوفاة ، الشيخوخة ، الاعتزال ، (زواج الفتاة مثلا) المرض التحوّل ، عمر العمل (بدئه وانتهائه عند الرجل والمرأة) ... وحاجة المهنة .

وفي معرض بحثنا عن الاستدراك التوظيفي يترتب علينا ان نلمّ ببعض المؤثرات المباشرة على البنيان المهني " STUCTURE PROFESSIONNELLE " والحاجة الى الشبان . وهذه المؤثرات تتناول :

- الحركة الديموغرافية : (قدرة المدارس في اعداد المعلمين والمتهنين ، تغير الولادات ، الهجرة ، التوطن ...) .
- النمو الاقتصادي : (تغيرات بنيانية وتغيرات ظرفية ...)
- النمو التقني (تطور الالة والاختراعات ...)
- الوضع السياسي : (حرب ، استقرار ...)

وعلى الدولة ان تدرس هذه المؤثرات وهي تعالج الحاجة الى التوظف كما عليها ان تدرس بدقة استدراك التوظف في الاجلين القصير والطويل وذلك بالاستناد الى دراسات منهجية عن المهنة ذاتها والعوامل المؤثرة في نمو المهنة على ضوء الماضي ونتائج المؤثرات وعلى ضوء الحاضر واسباب التغير وعلى ضوء المستقبل ومدى التطور .

ان مثل هذه الدراسات المنهجية عن المهنة تساعد الدولة على :

١ - التحقق من حاجات المهن الى الشباب :

بالتعرف الى الوضع الحقيقي وفرص العمل المتوفرة في كل مهنة وهنا لا بد من الاشارة الى دور الموجه الذي يفترض فيه معرفة عميقة بالطاقات العمالية والنمو المرتقب في مختلف المهن كما عليه ان يأخذ بعين الاعتبار " قضية نمو العمل والحاجات الى الشباب في مختلف المهن " .

٢ - تخطيط الانتماء الى المهن :

يستند الى التحقق من حاجات المهن الى الشباب ويكون توجيها لما يراد الوصول اليه ومقياسا لما وصل اليه .

٣ - سياسة الانتماء : POLITIQUE DE RECRUTEMENT

تستند الى التحقق من حاجات المهن الى الشباب والى خطة الانتماء الى المهن لتوجد الاساليب المجدية لتوجيه تدفق الشباب . ونذكر على سبيل المثل : انشاء مؤسسات للتعليم العالي والتقني ، تحديد عدد الطلاب المنوي قبولهم سنويا بالنسبة لبعض الفروع ، اعطاء منح دراسية لتشجيع الاقبال على فروع مهنية معينة ... ان سياسة الانتماء في توجيه الشباب لا يمكن ان تنفصل عن الخطة العامة للدولة وهذه السياسة لا تشكل اي ضغط على حرية اختيار المهنة .

ثالثا - توصيات ومقرّرات

وفي نهاية هذا البحث نرى من الضرورة ان نذكر اهم ما جاء في توصيات ومقرّرات مؤتمر جنيف (١٤ و ١٥ كانون الاول ١٩٦٥) الذى لم يشترك فيه لبنان حول استدراك التوظف للخريجين الجامعيين ، والتي يحسبان تنطبق في البلاد التي هي في طريق النمو مهما كانت المصاعب التي تعترض التطبيق :

١ - ان استدراك التوظف يظهر اليوم ممكنا وضروريا بعدما سجل على الاقتصاد والاجتماع تطورا عظيما .

ومهما كانت صور الخلل الظاهرة في هذا العالم البديد يبقى الاستدراك العقلاني ، بغير جدل ، افضل من كل المواقف التي لا تعتبر حركية النمو العلمي والاقتصادى .

ان استدراك التوظف يجب خاصة في حالة توفر حملة دبلومات التعليم : للدرجة الثانية " SECOND DEGRE " (العام والتقني) وحملة دبلومات التعليم العالي والعالي التقني اذ ان هؤلاء جميعا يؤلفون مع اطر الامة ، العناصر المحركة للنمو .

٢ - ليكون استدراك التوظف ناجحا يجب ان لا يبقى تحت رحمة الظروف بل يجب ان يؤمن بصورة مستمرة ونظامية .

٣ - يؤمن الاستدراك بواسطة دائرة حكومية او جهاز متخصص مكلف رسميا بهذا العمل . ان هناك ضرورة ملحة في انشاء دائرة استدراك في البلاد التي لم تعتمدها حتى الآن .

٤ - لكي تقوم بدقة بمهامها ، على دائرة الاستدراك ان تقيم علاقات وثيقة مع الادارات الوطنية المعنية (وزارة العمل ، وزارة الاقتصاد ، وزارة التربية الوطنية ، وزارة الزراعة ...) ومع مجموع المنظمات الممثلة للنشاط الاقتصادى .

٥ - وباعتبار ان المعطيات الاساسية في كل البلاد يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار (الوضع الدمغرافي ، النمو المدرسي ، التعرف الى بنيان التوظف ومختلف النشاطات المهنية ...)

آ) يقترح الخبراء ان يصار الى تبادل المعلومات عن الطرق المتبعة بصورة واسعة .

ب) ويوصي الخبراء بالاجتهاد للوصول بطريقة علمية الى طرق اساسية قابلة لان تكون ذات قيمة عامة .

٦ - ولتسهيل توحيد الطرق الاساسية ولتشجيع التبادل الدولي يهتم الخبراء بصورة فعالة : باشغال الاونسكو في ما يتعلق بتنظيم المصطلحات العائدة للدراسات وبالمراجعة بواسطة المكتب الدولي للعمل في ما يتعلق بالتعداد او التنسيق الدولي للحرف والمهن .

ويتمنى الخبراء ان يفسح المجال في فئات التعداد لبعض تسلسل من المهن توضع على نفس الاساس لتسهيل المقارنة بين الفئة والاخرى (مثلا مدة الدراسة محسوبة بالسنين او بمستوى الدبلوم المدرك) .

٧ - يعتبر الخبراء بانه من الضروري السعي بصورة مستمرة لنشر "استدراكات التوظف". وهذا النشر يجب ان يأخذ الشكل الملائم خاصة عند استخدامه لاعلام المعلمين والاهل والشباب بالنسبة لحرية اختيار الشباب مهنة المستقبل .

٨ - وباعتبار ان لكل ما يتعلق بتوجيه الشباب ، يجب ان يتم تعاون فعلي بين المنظمات المختلفة للمعلمين والعائلات والشباب على صعيدي وضع ونشر الاستدراكات.

٩ - تمنى الخبراء على "الجمعية الدولية للاعلام المدرسي والمهني والجامعي ان تؤمن (بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية) تبادل الاعلام بين البلاد في مضمار الاستدراك ونتائج هذا الاستدراك.

البحث الخامس

جولة احصائية لتشخيص الوضع التربوي ومركزه من النمو الاقتصادي

اولا - الواقع المؤلم

قبل ان نتناول بحث سياسة الاعداد المهني والتقني استنادا الى ما تقدم بحثه على ضوء النظام الاقتصادي والاعلام والتوجيه واستدراك التوظف لا بد ان نمر على واقع الاعداد المهني والتقني في لبنان بصورة خاطفة انطلاقا من باقات الارقام المتيسرة في حديقة الاحصاء الرسمي لكي يكون عملنا حسيا واقتراحاتنا موضوعية في سبيل وضع خطة شاملة واعية متوخين الامانة في استنطاق الارقام المتيسرة ومسترشدينها في تحديد مواطن الخلل في بنيان التعليم المهني والتقني في لبنان ومناشدين المسؤولين والمربين التأمل العميق بواقعنا المؤلم ولو ان في الظاهر ترق للعين صحتنا وانما في الداخل يوجد الداء الخبيث ، اذ ان العمل مهما كان متقنا وجميلا فان لم يستدرك المستقبل وينفذ ضمن تخطيط شامل لا يؤدي دوره المسؤول في مصير الامة .

ثانيا - تحليل الطاقات التربوية في لبنان ومركز التعليم المهني والتقني

ولو ان الاحصاءات الرسمية ليست كافية عن عدد الطلاب بحسب جنسهم وجنسيتهم ومتوسط اعمارهم في مختلف المستويات والفروع من ابتدائية وتكميلية ومهنية سواء في الحقل الرسمي او في الحقل الخاص ولو ان المعلومات الاحصائية الرسمية بصورة خاصة هزيلة وضعيفة بالنسبة للتعليم المهني والتقني فاننا سنعتمد في هذا الجو المضطرب الى تشخيص الحالة الحاضرة راجين القارئ الكريم ان يجهد نفسه في تركيز انتباهه .

بالرجوع الى البيان رقم - ١ - نلاحظ بان عدد المدارس الرسمية في المرحلة الابتدائية والتكميلية يفوق عدد المدارس الخاصة (ابتدائي ٤٦ + تكميلي ٧٣) مائة وتسع عشرة مدرسة بينما ينخفض عدد الطلاب في المدارس الرسمية بنسبة (ابتدائي ٢٧٣١٣+ تكميلي ١٤٦٩٥) = ٤٢٠٠٨ طلاب عنه في المدارس الخاصة . وهذا يعني بان التعليم الرسمي موجود حيث يضعف وجود التعليم الخاص (البقاع مثلا ولبنان الجنوبي ولبنان الشمالي) وبان ثقة الاهالي بالتعليم الخاص اكثر منها بالتعليم الرسمي وبان المدارس الرسمية الحاضرة جاهزة لان تستوعب اعدادا كبيرة .

وبمقارنة الطاقات الطلابية وعدد المدارس بين المرحلة الابتدائية والمرحلة التكميلية نتلمس الفارق الكبير الذى يتجاوز فرق السنتين الدراسيتين ويفيدنا بان نصف الطاقات في المرحلة الابتدائية قد خرجت عن خط متابعة التحصيل .

وبالرجوع الى البيان رقم - ٢ - حيث اتخذنا منطلقا بان اعتبرنا مواليد ١٩٦٢ هم بعمر دخول المدرسة للعام الدراسي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ وذلك للوصول الى المقارنة بين الولادات المسجلة التي تشكل اساس الطاقة الطلابية من الصف الثاني عشر حتى البكالوريا القسم الثاني وبين عدد الطلاب في المراحل الثلاث للوصول بنتيجة المقارنة الى فكرة مفيدة عن عدد الطلاب الخارجين عن خط استمرار التحصيل علما بانه ليس لدينا ما يساعدنا على فصل الطلاب الاجانب من هذا التقدير ونسبة وفيات الاولاد من عمر الدراسة حتى البكالوريا القسم الثاني .

و افترضنا بان مواليد ١٩٦٢ حتى ١٩٥٧ (رجوعا) يشكلون ، لو دخلوا كلهم المدارس ، الطاقة الطلابية في المرحلة الابتدائية وهنا فوجئنا بان ظهر معنا عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية يفوق بـ ٦٠٠٠ تلميذ عدد الولادات وازاء هذا الفرق الغير معقول استنتجنا بان اقبال التلاميذ الاجانب على التعليم الابتدائي كبير ودخول بعض التلاميذ باعمار تفوق العمر المدرسي المحدد وغير ذلك من الاستنتاجات التي لا تخفى على الباحث . وهكذا فلم نتمكن من تقدير عدد التلاميذ بعمر الدراسة الذين لم يدخلوا المدارس علما بان الفرق المشار اليه لا يشكل اى تبرير بل ان احتمال وجود عدد ما من المتخلفين عن الدراسة ما يزال قائما .

الطاقات التربوية في لبنان للسنة الدراسية ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ بيان رقم ــ ١ ــ

المصدر : الاحصاء التربوي للعام الدراسي ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ / وزارة التربية الوطنية /

البقـــاع		لبنان الجنوبي		لبنان الشمالي		جبل لبنان		بيروت		مجموع عدد المدارس		مجموع عدد الطلاب بما فيه الاجانب		الطاقات التربوية
المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	رسمية	خاصة	رسمية	خاصة	مراحل التعليم
١٦٢	٢٥٢٢٤	٢٤٠	٤٢٧٧٥	٢٣٥	٥٠٣٧٠	٢٨٠	٣٧٣٨٧	٢٩	١٣٢٨٩	٩٤٦		١٦٩٠٤٥		الابتدائي دون الحضانة
١٠٠	١٩٢٧٩	٧٩	١٣٥٧٦	١٩١	٢٦١٤٦	٣٨٦	٨٨٠٧٦	١٤٤	٤٩٢٨١	٩٠٠		١٩٦٣٥٨		
										(١٨٤٦)		(٣٦٥٤٠٣)		المجموع
٤٢	٢٧٤٩	٥٤	٥٤٣١	٩١	٨٩٥٠	٧٥	٦٦١٩	١٨	٥٢٣٣	٢٧٠		٢٨٩٨٢		
٢١	٢٤٢٠	١٥	٣٠٤٤	١٥	٤٥٨١	١٢١	١٨٢٠٨	٣٥	١٥٤٢٤	٢٠٧		٤٣٦٧٧		التكميلي
										(٤٨٧)		(٧٢٦٥٩)		المجموع
٥	٥٧٩	٥	٦٦٩	٨	١٥٧٢	٧	١٢٢٣	٦	١٥٦٤	٣١		٥٦٠٧		الثانوي
١١	٦٦٧	١٣	١٥١٨	٢٥	٢٧٧٤	٨٢	٤٥١٣	٦٠	٨٧٤٣	١٩١		١٨٢١٥		
										(٢٢٢)		(٢٣٨٢٢)		المجموع
١	١٠٧	١	٩٤	١	١٣٢	١٠	٧٨	١	٣٦٩	٥		٧٨٠		المهني والتقني
٢	؟	١٥	؟	٢٠	؟	٤٩	؟	٩٩	؟	١٨٥		١٠٥٤٧		
٣٣٤	٥١٠٢٥	٤٢٢	٦٧١٠٧	٥٨٦	٩٤٥٢٥	١٠٠١	١٥٦١٠٤	٣٩٢	٩٣٩٠٣٠	١٢٦٢	١٤٨٣	٢٠٤٤١٤		
										(٢٧٤٥)		٢٦٨٧٩٧ (٤٧٣٢١١)		

١١٠٩٧ ١٣٩١١ عدد المدرسين

(٢٥٠٠٨) (تعليم رسمي وخاص

نلاحظ هزال التعليم المهني امام التعليم التكميلي والثانوي

مقارنة الولادات من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٢

والداللاب الموجودين سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ (في المدارس الرسمية والخاصة)

بيان رقم ـ ٢ ـ

المرحلة الابتدائية			المرحلة التكميلية			المرحلة الثانوية			الولادات المسجلة	الصف المقدر	السنة
الفرق	الموجود بما فيه الاجانب	المقدر من اللبنانيين	الفرق	الموجود بما فيه اللبنانيين	المقدر من اللبنانيين	الفرق	الموجود بما فيه اللبنانيين	المقدر من اللبنانيين			
									٢٨٩٥٣	الجزء الثاني	١٩٥٠
									٣٠٧١٧	الاول	١٩٥١
						(ـ) ٦٧٦٨٦	٢٣٨٢٢	٩١٥٠٨		الثاني	١٩٥٢
									٣٤٠٤٤	الثالث	١٩٥٣
							٢٥٪ الموجودون		٣٨٦٤٢	الرابع	١٩٥٤
							٧٥٪ اجروا التعليم		٦٣٠٩٨	الخامس	١٩٥٥
									٥٩٤٠٢	السادس	١٩٥٦
									٥٢٤٧٢	السابع	١٩٥٧
									٣٨٧٦٢	الثامن	١٩٥٨
									٦٥٦٥٦	التاسع	١٩٥٩
									٦٤١٧٢	العاشر	١٩٦٠
									٦٩٩٢٩	الحادى عشر	١٩٦١
									٦٨٤٠٨	الثاني عشر	١٩٦٢
			(ـ) ١٢٢٥٢٧	٧٢٦٥٩ ٢٨٪ الموجودون	١٩٥١٨٦						
				٧٢٪ اجروا التعليم							
(+) ٦٠٠١	٣٦٥٤٠٣	٣٥١٤٠٢									
١٢٢٥٢٧	٧٢٦٥٩	١٩٥١٨٦									
٦٧٦٨٦	٢٣٨٢٢	٩١٥٠٨									
١٨٤٢١٢	٤٦١٨٨٤	٦٤٦٠٩٦									

كما افترضنا بان مواليد ١٩٥٦ حتى ١٩٥٣ (رجوعا) يشكلون لو استمروا بالتحصيل الداقة الطلابية في المرحلةالتكميلية وهنا نلمس فرقا لا بأس به (عدد المواليد ١٩٥١٨٦ - (المسجلين بمن فيهم الاجانب) ٧٢٦٥٩) - ١٢٢٥٢٧ طالبا. وهذا الفرق يرشدنا الى ان هناك عددا كبيرا من الطلاب قد هجروا خط التحصيل ودخلوا الحياة الاقتصادية بنسبة ٦٠ او ٧٠ ٪ من الطاقات الطلابية المقدرة في المرحلة التكميلية لاسباب غير واضحة بالنسبة للشباب تعود لضيق ذات اليد اوعدم التوجيه الخ ... وكذلك بالنسبة للفتيات كالبقاء في المنزل اوالزواج مثلا الخ ... وهذا يعود الى حدّ بعيد الى عدم الزامية ومجانية التعليم حتى عمر معين.

وفي مجال المرحلةالثانوية نلاحظ بحسب البيان - ١ - بان القطاع الخاص متفوق على القطاع الرسمي انمن جهة عدد المدارس اذ يفوقه ١٦٠ مدرسة اومن جهة عدد الطلاب اذ يفوقه بـ ١٢٦٠٨ طلاب اومن جهة المحافظات.

هذا فضلا عن ان عدد المدارس لا يتناسب مطلقا مععدد الطلاب المتوزعين في كافة المحافظات. ونلاحظ بان اهتمام الدولة بالتعليم الثانوي ضعيف وذلك يعود الى ان هذا التعليم مكلف من جهة وان الدولة تكون قد امنت مرحلة التعليم الابتدائي لعدد كبير من السكان من جهة اخرى واسكتت بالتالي الطبقات العمالية.

وقد افترضنا في هذا المجال ايضا ان مواليد ١٩٥٢ حتى ١٩٥٠ (رجوعا) لو استمروا بالتحصيل يشكلون الطاقة الطلابية في المرحلة الثانوية وهنا نلمس ايضا فرقا بارزا (عدد المواليد ٩١٥٠٨ - الطلاب بمن فيهم الاجانب ٢٣٨٢٢) = ٦٧٦٨٦ طالبا وهذا الفرق يرشدنا الى ان هناك عددا كبيرا من الطلاب قد هجروا خط التحصيل ودخلوا الحياةالاقتصادية بنسبة ٧٠ و ٧٥ ٪ من الطاقات الطلابية المقدرة في المرحلة القانونية لاسباب ايضا غير واضحة ويمكن ان يعزى بعضها لتحول الطلاب الى نظام تعليمي آخر (موحدة وتوجيهية) اوضيق الاحوال المادية اوتبعا لتأثيرات اجتماعية ونفسية مختلفةالخ ...

وهكذا يكون عدد الطلاب الذين خرجوا عن خط استمرار التحصيل خلال ١٣ سنة موضوع بحثنا من ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ وخاصة في حدود المراحل التعليميةما يلي :

المرحلة الابتدائية	لا شيء
المرحلة التكميلية	١٢٢٥٢٧
المرحلة الثانوية	٦٧٦٨٦
	١٩٠٢١٣ طالبا

وبمقارنة الطلاب الخارجين عن الخط والطاقات المقدرة من الولادات خلال ١٣ سنة نلاحظ بان النسبة الخارجة تكاد تبلغ ٣٠ الى ٤٠ ٪ من حدود المقدر مع هامش بسيط للابتدائي (١٩٠٠٠٠ : ٦٤٠٠٠٠ = ٣٠ ٪ ارقام مدورة) هي النسبة من الشباب الحائر الذين تلعب الاقدار في تقرير مستقبلهم ويستجهلهم نظامنا التربوى . فمن المسؤول عن هؤلاء وتدهور مستوياتهم ، عوضا ان نسهل لهم السبل لتطوير اوضاعهم وتحسين مستوى حياتهم ومركزهم وتوفير الفرص الملائمة لهم لكي يتكيفوا مع التطور . انهم يتركون في هذا البحر والذى يأتيه الحظ بان يتعلم السباحة ويغفله القدر يجو بنفسه .

وهذا فضلا عن ان تقدمنا الاقتصادى يمنى بحسب ما تقدم من الضرر بسبب احتكار التعليم الثانوى للشبيبة في حين انه لم يزد التعليم المهني والتقني في كافة مراحله الرسمية على ٧٨٠ طالبا يعيشون حياة مدرسية داخلية على الرحب والسعة .

وبالانتقال الى البحث المفجع عن التعليم المهني والتقني وبمراجعة البيان رقم — ١ — نلاحظ هزال هذا التعليم اذ يكاد يشكل نقطة ضئيلة من مجموع التعليم العادى وهاكم بعض المعدلات للتأمل :

١ — عدد المدارس المهنية الرسمية / عدد المدارس الرسمية العادية = ٥ / ١٢٥٧ = ١ / ٢٥٠ تقريبا اى ٤ بالالف

٢ — عدد المدارس المهنية الخاصة العاملة / عدد المدارس الخاصة العاديـــة = ٦٥ / ١٤١٨ = ١ / ٢٠ تقريبا اى ٥٠ بالالف

٣ — عدد طلاب المدارس المهنية الرسمية / عدد طلاب المدارس العادية الرسمية = ٧٨٠ / ٢٠٣٦٣٤ = ١ / ٢٥٠ تقريبا اى ٤ بالالف

٤ — عدد طلاب المدارس المهنية الخاصة / عدد طلاب المدارس العادية الخاصة = ١٠٥٤٧ / ٢٦٨٧٩٧ = ١ / ٢٥ تقريبا اى ٤٠ بالالف

٥ - عدد المدارس المهنية الرسمية / عدد المدارس المهنية الخاصة = ٥/٦٥ = ١/١٣ تقريبا اى ٨ ٪

٦ - عدد طلاب المدارس المهنية الرسمية / عدد طلاب المدارس المهنية الخاصة = ٧٨٠/١٠٥٤٧ = ١/١٥ تقريبا ٧ ٪

٧ - عدد طلاب المدارس المهنية / عدد الولادات = ٧٨٠/٢٨٦٦٩٤ = ١/٣٥٦ تقريبا ٣٠٪

(الصالحة لدخول التعليم المهني
والتقني من حدود الشهادة
الابتدائية (٦٤٦٠٩٦ عدد الولادات
٣٥٩٤٠٢ طلاب المرحلة الابتدائية
المقدرة)

٨ - عدد طلاب المدارس المهنية الخاصة / عدد الولادات المقدرة كما سبق (٧) = ١٠٥٤٧/٢٨٦٦٩٤ = ١/٢٧ تقريبا ٤ ٪

٩ - عدد طلاب المدارس الرسمية / عدد مدرسي المدارس الرسمية = ٢٠٤٤١٤/١١٠٩٧ = ١٨/١ تقريبا اى استاذ واحد لكل ١٨ طالبا

١٠ - عدد طلاب المدارس الخاصة العادية / عدد مدرسي المدارس الخاصة العادية = ٢٦٨٧٩٧/١٣٩١١ = ١/١٩ تقريبا

ملاحظة - من اراد التعمق بالمزيد من المعدلات يمكنه الرجوع الى الملحق في آخر هذا البحث. وهل من بيان افصح مما سبق يوضح شلل التعليم المهني والتقني فلو لم يكن عندنا عدد قليل من المدارس المهنية مدين في وجوده لقوة المبادرة الشخصية (القطاع الخاص) في الغالبية الساحقة لقلنا ان لا اثر للتعليم المهني والتقني في لبنان ولوان مدرسة الصنائع والفنون قد جاوزت اعوامها الستين.

والمبادرة الشخصية تنمو بصورة عفوية كنمو الاقتصاد اللبناني والدولة تنتظر على رسل المثل السائر "اذا لم يبك الطفل فامه لن ترضعه". عوضا ان تنمو تلك المبادرة في اطار التخطيط حيث يعرف كل مواطن دوره ومركزه وكل مرب ما عليه ان ينشىء من مدارس في فروع الاختصاصات التي تفيد البلاد.

ثالثا - مشكلة التعليم المهني والتقني

وفي مجرى بحثنا عن التعليم المهني والتقني الرسمي لا بد من ان نلقي نظرة عابرة عن تكاليف هذا التعليم بالنسبة لما يعطيه من نشاط في سبيل تحضير الغد على ضوء الامكانات التي تعطى له في ابواب موازنة وزارة التربية الوطنية. ولا بد هنا من اعتماد ارقام موازنة ١٩٦٦ اقرب ارقام لدعم دراستنا.

مقارنة نتائج الموازنة بنتائج التعليم

بلغت موازنة وزارة التربية الوطنية في سنة ١٩٦٦

موازنة التربية / الموازنة العامة = ٢٠٠ ر ٣٩٣ ر ٨٨ ل.ل. / ٠٠٠ ر ٧٣٥ ر ٥٩٠ = ١٥ ٪ تقريبا

ومخصصات مديرية التعليم المهني والتقني بلغت :

مخصصات المديرية / مخصصات وزارة التربية = ٥٠٠ ر ٩١٤ ر ٧ / ٢٠٠ ر ٣٩٣ ر ٨٨ = ١/١١ او ٩ ٪ تقريبا

وتقسم هذه المخصصات الى ما يلي :

٠٠٠ ر ٧٩٩ ر ٤ نفقات مديرية التعليم المهني والتقني (الجزء الاول من الموازنة العامة)

٠٠٠ ر ٠٧٥ ر ١ تجهيزات (الجزء الثاني = =)

٠٠٠ ر ٠٤٠ ر ٢ اعتمادات الدفع (الجزء الثالث = =)

(عن اعتمادات اساسية مقدرة بـ ٢٠ مليون ليرة)

٠٠٠ ر ٩١٤ ر ٧ ل.ل. المجموع

ولا بد من تفصيل هذه الارقام للوصول الى اوجه الانتفاع بها ودراسة ملائمتها لعدد الطلاب المنضوين تحت لواء القطاع العام.

وتقسم النفقات الى ما يلي :

المخصص حسب الموازنة

ـ ر ٥٥٠ ر ١٤٥١ ر ١	الاساتذة الدائمون عددهم ٢٨٨
ـ ر ٠٠٠ ر ١٦٣	المعهد الفني التربوي عدد الطلاب ٦٤
ـ ر ٩٠٠ ر ٢١٥	رواتب الموظفين الموقتين ٢٩
ـ ر ٢٠٠ ر ٥٠٣	رواتب المتعاقدين ٢٨
ـ ر ٠٠٠ ر ٣٢٥	اساتذة بالساعة ؟
ـ ر ٦٠٠ ر ٧١	اجور الاجراء ؟
ـ ر ٦٠٠ ر ٢٣٠	تعويضات ومكافآت
ـ ر ٠٠٠ ر ٧٣٨	اعاشة طلاب المدارس الداخلية
ـ ر ٠٠٠ ر ١٦٢	منح اعاشة
ـ ر ٠٠٠ ر ٧٥	تدريب صيفي للطلاب
ـ ر ٠٠٠ ر ٣٠٢	نفقات متنوعة للطلاب (ادوات ومواد مختلفة وتأمين وامتحانات
ـ ر ٦٥٠ ر ٣٣٨ ر ٤	المجموع

ما لم يؤخذ بالحسبان لعدم اتصاله مباشرة بالطلاب

ـ ر ٧٨٦ ر ١٦٠	رواتب الموظفين الدائمين
ـ ر ٠٦٤ ر ٢٠	اعتمادات ترقية
ـ ر ٠٠٠ ر ٢١٢	لوازم ادارة
ـ ر ٠٠٠ ر ٥٠	نفقات ادارية عامة
ـ ر ٠٠٠ ر ١٨	الصيانة
ـ ر ٨٥٠ ر ٤٦٠	المجموع
ـ ر ٦٥٠ ر ٣٣٨ ر ٤	يضاف المجموع السابق (المخصص حسب الموازنة)
ـ ر ٥٠٠ ر ٧٩٩ ر ٤	مجموع النفقات حسب الموازنة (الجزء الاول)

فاذا نظرنا الى التكاليف البالغة ٦٥٠ر٣٣٨ر٤ ل٠ل٠ والعائدة لتغطية نفقات ٧٨٠ تلميذا دون اضافة اى مبالغ حركية كاعتبار استهلاكات الاصول الثابتة (كالبناء والادوات والمعدات الخ ٠٠٠) ودون اضافة اى مبالغ من الجزئين (الثاني والثالث) ودون اضافة اى نسبة مئوية من المصاريف العامة للادارة والبالغة — ر٨٥٠ر٤٦٠ ل٠ل٠

وتكون تكلفة التلميذ التقريبية سنويا :

$$\frac{٦٥٠ر٣٣٨ر٤}{٧٨٠} = ٥٥٦٢ \text{ ل٠ل٠ تقريبا وقل ٥٠٠٠ ل٠ل٠ ان هذا المبلغ ما يزال خطيرا جدا٠}$$

ويتضح لنا اخيرا على وجه التقريب بان الخمس مدارس المهنية الرسمية في لبنان تخصص لها الدولة سنويا حوالي ٨ ملايين ليرة لبنانية وتضم هذه المدارس اكثر من ثلاثماية استاذ بين دائم (٢٨٨ استاذا) وبالساعة (؟) ل٧٨٠ طالبا اى ما يجعل لكل طالبين او ثلاثة طلاب استاذ واحد فضلا عن ان الطالب الواحد يكلف الدولة سنويا اكثر من ٥٠٠٠ ل٠ل٠ كما ان المدارس الخمس المذكورة لا تضم سوى طلاب يدرسون مجانا ومع كل هذا نلاحظ ! .. بانه لولا هؤلاء الطلاب لوجب اغلاق هذه المدارس وهنا لن نبحث في امر مقارنة عدد الخريجين لانه امر يزيد الالم ، كما اننا نترك للقارئ امر مقارنة نشاط ومخصصات المدارس المهنية الرسمية بنشاط ومخصصات المدارس العادية الرسمية٠

ازاء هذا الوضع كيف يمكن التعليم المهني والتقني في لبنان ان يجاري التطور ويؤمن للبلاد حاجاتها من اليد العاملة المتخصصة علما بان " سر حياة الامم وعظمتها هو في الزراعة والصناعة والتجارة لا في المحامين ولا في موظفي الدواوين على حد قول "غوستاف لوبون " كما وان اكثر من ٧٠ ٪ من السكان العاملين هم موزعون في قطاعي الزراعة (٥٠ ٪) والصناعة (٢٠ ٪) ٠

وهنا لا بد من ان نشير الى ضرورة اعتماد سياسة واعية من جهة الدولة والعمل على تحويل بعض المدارس الرسمية التكميلية والثانوية في بعض المحافظات ، حسب احتياج المحافظة ، الى مدارس مهنية وتقنية تنعش الريف اللبناني وتوفر للصناعات النائية عن بيروت اليد العاملة المتخصصة والا ستكون الدولة اللبنانية مجرمة في حق النشىء اللبناني واهمالها سيدفع، وفي اجل ليس بالمتوسط ، لوقوع اضطرابات وثورات على يد جحفل من حملة شهادات البكالوريا والليسانس واساتذة عاطلين عن العمل ٠

ان نظامنا التعليمي التكميلي والثانوي والجامعي اذا ما استمر على حاله سيبقى اداة ضعيفة في مجابهة التطور وسيظل مصنعا لاخراج موظفين فقط ما لم يلقح بالتعليم المهني والتقني . وعلى حد قول غوستاف لوبون : "من دواعي الاسف الا تجد الامة في التعليم غير وسيلة لجعل ابنائها من المستخدمين او الموظفين ، فجميع الناس يسعون وراء الوظائف بينما ترى الاختصاصيين الاجانب يقبضون على زمام مصانعنا ". والدليل على ذلك كثير فلننظر الى عدد الطلاب الهائل الذين يتقدمون الى امتحانات مجلس الخدمة المدنية عندما يسمعون او يشمون رائحة طلب موظفين . فللمركز الواحد يتقدم المئات.

رابعا — مقارنة بين الطاقات الطلابية والنشاطات الاقتصادية

وهنا لابد ان نشير الى الجو الفوضوي الذي يترعرع فيه التعليم المهني والتقني في لبنان استنادا الى الارتجال سواء في انشاء المدارس او في سياسة الاقتصاد لذلك عمدنا الى مد جسر بين الطاقات الطلابية والمدرسية وبين النشاط الاقتصادي لزاوية معينة مهمته تتعلق بالصناعات التحويلية للمقارنة بين هذين النشاطين وللفت انتباه المسؤولين لضرورة تماشي الخطة التربوية مع الخطة الاقتصادية اذ ان التفوق في العالم على حد قول بعض المفكرين " يكون لاولئك الذين يكونون اكثر من غيرهم عناية بالفن الصناعي بين جميع فروع المعارف". كما نود ان نشير ايضا الى ضرورة تحضير وتأمين الطاقة العمالية الاستبدالية والمحافظة على استمرار حيل العمال في المصانع التي تنشأ في لبنان وتشجيع قيام الصناعات في باقي المحافظات للحد من الضغط على بيروت وضواحيها .

فبالرجوع الى البيان رقم — ٣ — نلاحظ بان ٤٠ ٪ تقريبا من الصناعات التحويلية ترتكز في نفس بيروت وتستخدم اكثر من ٣٠ ٪ من طاقة المشتغلين كما نلاحظ ايضا بان هناك اكثر من سبعة انواع من المؤسسات الصناعية يزيد عددها على المئة ، تستخدم حوالي ٦٠٪ من طاقة المشتغلين متخصصين وغير متخصصين (اذ لا يوجد لدينا احصاءات عن الاختصاصيين العاملين وجنسيتهم ونوع اختصاصهم في حقول النشاطات الاقتصادية) وهذه الصناعات هي :

١ — صناعة المواد الغذائية عدد ٤٩١
٢ — صناعة النسيج عددها ١٢١
٣ — صناعة الاحذية والملبوسات الاخرى عددها ٢٧٤
(ومختلف البياضات والاغطية)

بيان رقم — ٣ —

المؤسسات التحويلية الصناعية التي تضم ٥ مستخدمين وما فوق — لعام ١٩٦٤ —

المصدر : المجموعة الاحصائية الرسمية لعام ١٩٦٥

نوع النشاط	مجموع كل نشاط		بيروت		جبل لبنان		لبنان الشمالي		لبنان الجنوبي		البقاع	
	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين
— صناعة المواد الغذائية ما عدا المشروبات	٤٩١	٦٦٨١	١٩٣	٢٣٢٠	١٩٨	٢٩٨٧	٥٤	٧١١	٢٤	٢٢٩	٢٢	٤٣٤
— صناعة المشروبات	٤٣	١٥٠٠	١٣	٥٥٨	٢١	٨٤٥	٢	؟	؟	؟	..	١٧
— صناعة التبغ	١	٢٠٣٣	؟	؟	١	٢٠٣٣	؟	؟	؟	؟	..	؟
— صناعة النسيج	١٢١	٥١٨٠	٣٧	٥٨٧	٦٦	٣٦١٩	١٠	٨٢٥	٣	١٤٩		؟
— صناعة الاحذية والملبوسات الاخرى ومختلف البياضات والاغطية	٢٧٤	٤٥٤٤	١٦٧	٢٦٦٨	٨٣	١٦٩٠	١٧	١٤٧	٢	؟		٣٩
— صناعة الخشب والفلين عدا صناعة المفروشات	٨٢	١١٣٩	١٢	٨٩	٤٦	٧٢٠	٢٠	١٠٨٣	٦	٤٧	٣	؟
— صناعة المفروشات	٢٣٠	٣٩١٨	٧٨	١٣٥١	١٠٣	٢٠٦٦	٣٦	٣٨٣	٦	٥٩	٧	٥٩
— صناعة الورق ومنتجاته	٣٦	٥٩٥	٢١	٢٩٧	١٥	٢٩٨	؟	؟	؟	؟	؟	؟
— صناعة الطباعة والنشر والصناعات التابعة لها .	١٨٥	٣٧٦٨	١٥٧	٣١٣٦	٢٢	٦٠٢	٤	٣٠	١	؟	١	؟
— صناعة الجلد ومصنوعات الجلد والفرو ما عدا الاحذية والملبوسات	٥٤	١٠٦٨	١٦	٢٨٨	٢٥	٦٦٠	١	؟	١	؟	٨	١٢٠

تابع بيان رقم – ٣ –

	مجموع كل نشاط		بيروت		لبنان	جبل	لبنان الشمالي		لبنان الجنوبي		البقاع	
	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين
– صناعة المطاط	١٤	٢٠٠	؟	؟	١٢	٢٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
– الصناعة الكيماوية	٥٤	١٤١٠	٧	٢١٨	٣٨	١١٠٠	٧	٩٣	٢	؟	؟	؟
– صناعة مشتقات البترول والفحم الحجري	٧	١٠٠	١	؟	٤	١٠٠	١	؟	١	؟	؟	؟
– صناعة مستخرجات المناجم غير المعدنية ما عدا اصناف مشتقات البترول والفحم الحجري	٣٠٢	٥٧٣١	٤٤	٨٣٠	١٨٦	٢٦٠٣	٤٥	١٦٦٤	١٧	٢١٨	١٠	٨٦
– الصناعة الاساسية للمعادن	٣	؟	؟	؟	١	؟	١	؟	؟	؟	١	؟
– صناعة الادوات المعدنية ما عدا الالات ومعدات النقل	١٢٢	٣١٢٦	٣٨	٦٤٨	٦٧	٢١٨٣	٩	١٩٢	١	؟	٧	١٠٣
– صناعة الالات ما عدا الكهربائية	١٢	٢٦٥	٦	٢١٠	٤	٥٥	؟	؟	١	؟	١	؟
– صناعة الالات والادوات والتجهيزات الكهربائية	١٧	٢١٢	٦	٨٤	٩	١٢٨	٢	؟	؟	؟	؟	؟
– صناعات معدات النقل	٤	؟	١	؟	٢٢	؟	١	؟	؟	؟	؟	؟
– صناعات شتى غير مصنفة في مكان آخر	٤٧	٥٠٦	٢٢	٢٣٩	٢٣	٢٦٧	٢	؟	؟	؟	؟	؟
المجاميع	٢٠٦٦	٤٤٩٨٤	٨٢٤	١٣٥٢٣	٦٢٥	٢٢١٥٦	٢١٢	٥٤٥٧	٦٥	٧٠٢	٧٣	٦٣٨

٤ ـ صناعة المفروشات عددها ٢٣٠

٥ ـ صناعة الطباعة والنشر عددها ١٨٥

٦ ـ صناعة مستخرجات المناجم
غير المعدنية ما عدا اصناف
مشتقات البترول والفحم
الحجري عددها ٣٠٢

٧ ـ صناعة الادوات المعدنية
ما عدا الالات ومعدات النقل عددها ١٢٢

المجموع ١٧٢٥

ازاء هذه الارقام وهذا النمو الصناعي العظيم اين مدارس التعليم المهني والتقني المتخصصة في مضمار هذه الصناعات التي يزيد عددها على المئة مؤسسة في مختلف النشاطات العائدة لها ؟

واذا نظرنا الى صناعة المواد الغذائية مثلا نلاحظ بانها تضم ٤٩١ مؤسسة ولا توجد اية مؤسسة تعليمية مهنية وتقنية تعد اختصاصيين : اطر عليا اووسطى او دنيا لاحلالها مكان الاطر العاملة دون تخصص في الغالب او لسد حاجاتها من العناصر اللبنانية .

وقس على ذلك بقية المقارنات مع بقية النشاطات الصناعية بحسب المحافظات والعدد من المؤسسات والمشتغلين . وهنا لا نتوخى الا التنبيه وغير ذلك يتطلب منا بحثا خاصا لا تسعه المجلدات الضخمة كما نتوخى ايضا التنويه عن ضرورة وضع سياسة وتخطيط للاعداد المهني والتقني في لبنان للاجلين القصير والطويل اذ تكفينا مهازل الارتجال والمغامرة في مستقبل النشىء والبلاد .

رجاء الى فلان ...

ان بعض الارقام التي اخضعناها للتحليل هي تقريبية او تقديرية غير ان ما نرمي اليه هو التدليل على مواطن الضعف في سبيل اصلاحها . لقد اردنا نقدنا بناء والخطوط العريضة التي رسمناها هي بمثابة مؤشرات لا تغلت من موجب الاهتمام بها وتقدير الحالة التي نعيش فيها . ومن يعترض على الارقام التي اوردناها نكون له من الشاكرين اذا ما كلف نفسه واوضحها لنا وربما اتى عملا عجزت عنه الدولة وسبحان الاحصاء الكامل .

البحث السادس

القطاع العام والقطاع الخاص

اولا — القطاع العـــام

في هذا الجو من الفوضى الذى اشرنا اليه اعلاه شاء المشترع التدخل في حقل التعليم المهني والتقني ووضع القانون رقم ٦٢ / ٦٤ تاريخ ٣٠/ ١٢/ ٦٤ لتنظيم التعليم المهني والتقني الخاص الذى استتبع ببعض المراسيم اهمها المرسوم التنظيمي لحقول ومراحل التعليم المهني (رقم ٧٨٨٠ تاريخ ٢٥ تموز ١٩٦٧) الذى وزع المراحل كما يلي :

١ — تأهيل مهني — يضم الكفاءة المهنية والتكميلية الفنيـة

٢ — التعليم الفني او التقني يضم :

— مستوى التنفيذ	بكالوريا فنية قسم اول
— مستوى القيادة التنفيذية	بكالوريا فنية قسم ثان
— مستوى الاطر الوسطى	امتياز فني
— مستوى الاطر العليا	ليسانس

وهكذا لا بد للطالب في لبنان ان يعد نفسه اعداد جديا بالانخراط في هذا التنظيم الجديد . ان هذا التنظيم الجديد هو دعامة كبرى للاعداد المهني والتقني في لبنان اذ انه يماشي التطور الاقتصادى . غير ان الزامية التعليم غير مقررة وهذا امر مؤسف يعكس الدول الواعية التي كرسته بقوانين ولا بد ان نذكر خطوة فرنسا في هذا المضمار اذ انها كرست الزامية التعليم لحدود عمر معين (١٦ سنة) بالامر الصادر بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٥٩ وفي هذا العمر يفترض بالطالب ان يكون قد حصل ثقافة عامة لا بأس بها اى انه يمكنه ان يصل الى صف البريفيه من التعليم العادى وهكذا يكون مستوى اليد العاملة المرشحة للتخصص رفيعا كما لا يخفى دور التوجيه المهني والتقني الذى كرس بقانون ايضا وكذلك الاعداد المهني والتقني (راجع قانون ٣ كانون الاول ١٩٦٦ الفرنسي والعائد للتوجيه والبرمجـه في الاعداد المهني) .

فان وجدت فرنسا لنفسها نظاما ملائما فلان نظامها التربوي متكامل الى حد بعيد ، فهي من البلاد النامية وقلما تحتاج الى اعداد اليد العاملة للاجل القصير. اما في لبنان فبعيدا عن اي اعتبار يجب ان نستدرك الحاجات الى اليد العاملة المتخصصة ، ونجيء بهذه التشريعات القوية ونؤسس الجامعة التقنية. وهذا يعني بان طلاب مدارس التعليم المهني والتقني ، حملة البكالوريا الفنية القسم الثاني لن يكون باستطاعتهم متابعة تخصصهم العالي الجامعي في لبنان بل سيضطرون الى السفر للخارج (على رغم ضآلة عددهم الان) فيكونون عرضة بعد انهاء دراستهم ، للبقاء هناك نظرا للرواتب المرتفعة ومغريات البقاء . وهذا ما يسمى بالنزيف العلمي وهكذا تكون مدارسنا المهنية والتقنية تحضيرا للبلاد النامية. وهنا نلمس عدم التكافؤ بين المساعدات الواردة للبلاد في طور النمو من البلاد النامية والهجرات العلمية.

ولا بد هنا ان نتعرض الى سياسة البرمجة في التعليم التي يجب ان تشجع الاقبال نوعا وعددا على مختلف اختصاصات التعليم المهني والتقني لخدمة النشيء اللبناني ولعدم تنفيره من التعليم المهني والتقني واقناعه بقبول هذا الواقع بانه المخرج الوحيد لسلامته وخلاصه وازدهار لبنان.

ان البلاد الواعية اخذت تنعتق من مساوىء برامجها العقلانية المعتمدة على تكديس العلم والاستظهار بحيث ان الطالب يجهد نفسه وذاكرته لحفظ ما فهم وما لم يفهم وما هضم وما لم يهضم من المواد استعدادا للساعة الرهيبة ساعة الامتحان بحيث بعد ذلك يتقيء كل ما كان قد ابتلعه مرغما. وهنا لا بدّ ان نذكر قولا "لعادل زعيتر" في مقدمة تعريبه لكتاب "روح التربية "لفوستاف لوبون " : "لا تزال مدارس الشرق العربي وجامعاته تقتبس من معاهد فرنسا برامجها ومناهجها اقتباسا مطلقا ، فتعتمد على مبادىء الاستظهار اعتمادا غير مقيد وتكديس المعلومات كما لا يزال اساتذة الشرق العربي يقلدون اساتذة فرنسا تقليدا فاسدا فيستصوبون كل ما في دور العلم بفرنسا فيسعون في انتحال عيوبها"...

ونكتفي بهذه الاشارة العابرة عن مساوىء البرمجة التي لا تتلاءم مع متطلبات التطور واستمرارية التحصيل وحاجات البلاد اذ انها لا ترتبط باي نظام او تخطيط اقتصادي كما لا تأخذ بعين الاعتبار مدى تفاعلها مع القطاعات الاقتصادية.

ثانيا القطاع الخاص

ان القطاع الخاص كان ولا يزال في طليعة المبادرين كأنه يقول : "لا تنتظروا من الدولة ان تعلم وتعمل كل شيء " . وهكذا نلاحظ امتداد وانتشار المدارس المهنية والتقنية الخاصة التي اسدت الخدمات الجلى الى القطاع العام فضلا عن ان الوعي في القطاع

الخاص ملموس في هذه السنين الاخيرة ويتجلى بسهر جمعية الصناعيين اللبنانيين رائدة التطور والساهرة على المستقبل الصناعي في هذا البلد واعمالها تذكر بالخير وغايتها هي حسب نظامها العام : "ان تضم صناعات البلاد المهمة ليتمكن اربابها من معالجة مصالحهم المشتركة ودرس واتخاذ الوسائل التي من شأنها ان تؤمن نمو المشاريع الصناعية وحمايتها عند الاقتضاء وتنظيم جهود اربابها لتحقيق هذه الاغراض.

ان جمعية الصناعيين قد عاونت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى انشاء مركز التدريب المهني الذى ساعدت به ايضا منظمة العمل الدولية ويهدف الى "مكافحة الامية الصناعية واعداد عمال فنيين بمختلف ميادين الصناعة وتنمية مداركهم الفنية والعلمية وتزويدهم بقدر كبير من الثقافة الفنية الحديثة النظرية منها والعلمية وتهيئتهم لحياة افضل واعدادهم اعدادا يتلاءم مع حاجة الصناعة وذلك باقصر وقت ممكن". ويتجلى دور مديرية التعليم المهني والتقني في هذا الميدان بانها آوت هذا المركز في احد الطوابق السفلى من مبانيها في الدكوانه .

ومبادرة اخرى تظهر من جمعية الصناعيين اللبنانيين في دعم انشاء "الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادى على مختلف مستوياته" وتهدف هذه الجمعية التي تأسست في صيف عام ١٩٦٦ الى تعزيز التعليم العلمي والتقني والاقتصادى وتسهيل تحصيله من قبل جميع الذين يرغبون في استكمال معارفهم في هذه المجالات دون ان يمس ذلك بنشاطهم المهني . ومن اجل ذلك تعد الجمعية الدروس والمحاضرات ، وتهتم بالمؤسسات الكائنة او التي ستنشأ ، وتقوم حيالها باعمال الادارة كافة". وقد صدر مرسوم جمهورى رقم ١٠٤٣٤ تاريخ ٣ تموز ١٩٦٨ بانشاء معهد في الجامعة اللبنانية باسم "معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية" هذا المعهد الذى تتحمل اعباءه وفقا لموازنتها الجمعية المذكورة والذى يعمل وفقا لنظام خاص يوضع بالاتفاق بين :

- الجامعة اللبنانية
- CONSERVATION NATIONAL DES ARTS ET METIERS-PARIS
- الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادى على مختلف مستوياته،

ويوافق عليه وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة.

ويشرف على ادارته مجلس مؤلف من :

ـ رئيس الجامعة اللبنانية	رئيسا
ـ ممثلين اثنين عن الجمعية المذكورة	اعضاء
ـ ممثلين اثنين عن الكونسرفاتوار الفرنسي	=
ـ عميد كلية العلوم	=
ـ مدير المعهد	=
ـ امين سر الجامعة اللبنانية	امينا للسر

ويمنح هذا المعهد نوعين من الشهادات :

١ ـ شهادات دراسات عليا في العلوم التطبيقية لفئة من الطلاب الحائزين شروط الانتساب الى التعليم العالي .

٢ ـ شهادات ترق في العمل . لفئة الطلاب ـ العمال .

ونلاحظ هنا بان ترقي العمل دخل النطاق الجامعي وابعد عن رقابة وعناية مديرية التعليم المهني والتقني . ويجدر ان يقوم تعاون بين الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي على مختلف مستوياته والمديرية المذكورة في ما يتعلق بترقي العمل للسير جنبا الى جنب تنفيذا لمخطط علمي يحتاج اليه لبنان بصورة ماسة خاصة في الوقت الحاضر .

واذ نبارك هذه الخطوة في انشاء المعهد المذكور لا بد ان نعلن بعض الاسف عن عدم تمثيل مديرية التعليم المهني والتقني في لبنان في عضوية مجلس الادارة ، هذه المديرية التي خططت التعليم المهني والتقني على اساس اقتصادي وهي الركيزة الاولى للتخطيط ، ليكون هناك مجالات تعاون مثمر يتلاقى فيها كافة المخططين في مضمار التعليم المهني لما فيه خير الشباب والاقتصاد عوضا عن ان يظهر تنافر بين خطتين رسميتين للاعداد المهني والتقني كانما كتب على الادارة اللبنانية ان تبقى منقسمة على نفسها فهذا لا يشرف لبنان . واذ نسلم بقيام التعليم العالي في معهد العلوم التطبيقية لا يمكننا التسليم بوجوب بقاء ترقي العمل في اطار المعهد المذكور بل هذا يعود من صلاحية المدينة المهنية .

ونرى من الواجب ذكر انشاء نقابة اصحاب المدارس المهنية الخاصة في لبنان التي رخصت بالقرار رقم ١/ ٦٩٥ تاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٦٧ هذه المؤسسة التي هي اليوم في ايد امينة واعية تضع مصلحة لبنان فوق كل مصلحة ويتضح ذلك في اهدافها التي ارادت بها ان تتفاعل مع كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل الاعداد المهني والتقني ومن اهم اهدافها :

ـ القيام بالابحاث المهنية والتقنية والتربوية والمساهمة فيها وتحسين طرق التعليم والاعداد والتوجيه على الصعيد المهني والتقني واصدار النشرات والمجلات المهنية والتربوية ٠

ـ تشجيع التبادل المهني والتقني في حقلي النظر والعمل مع نقابات وجمعيات ومنظمات مماثلة او شقيقة في لبنان والخارج لا سيما منظمة الاونسكو والمكتب الدولي للتربية وغيرها من المنظمات الدولية ٠

ـ توثيق وتنسيق التعاون المشترك بين النقابة ومديرية التعليم المهني والتقني في سبيل تخطيط التعليم المهني والتقني والتوعية المهنية في المدارس، ودعم هذه المديرية ورفع شأنها الى مصاف المديريات العامة ودعمها بالمزيد من المخصصات٠

ـ انشاء وادارة دار معلمين لاعداد معلمين مهنيين وتقنيين في شتى الحقول والاختصاصات التي يحتاج اليها لبنان ٠

ـ انشاء وادارة مدارس مهنية وتقنية نموذجية ومراكز الاعداد المهني والتقني ومختبرات التوجيه ٠

ـ توثيق وتنسيق التعاون المشترك مع الهيئات الاقتصادية وغرف التجارة والصناعة وجمعيتي التجار والصناعيين وكافة المؤسسات المماثلة في لبنان لتخطيط سياسة العرض والطلب على عمل الاطر في شتى انواع النشاطات الاقتصادية ٠

البحث السابـــــع

اطار سياسة التوجيه والاعداد المهني والتقني وترقي العمل في لبنان

اولا ـ نحو نظام تربوي كامـل

استنادا الى ما تقدم وعلى ضوء المستلزمات التطورية في مضمار الاقتصاد الجمعي تظهر ضرورة بناء نظام تربوي لبناني متكامل يرتكز على : MACRO - ECONOMIE

- اسس تربوية عصرية تتلاءم مع معطيات لبنان وضرورة شعبه ،
- نظام اقتصادي SYSTEME ECONOMIQUE ينسق نشاطات الامة ويقيس حاجاتها ويراقب تطورها ونموها .
- مراكز وطنية مركزية واقليمية للاعلام والتوجيه في مختلف المستويات المدرسية ، المهنية والتقنية ، والجامعية .
- اجهزة لتخطيط التوظف ولتنسيق حركات العرض والطلب على الاطر في مختلف المستويات التوظيفية والاعدادية وفي مختلف النشاطات الاقتصادية .

فانطلاقا من هذه المبادئ يمكننا ان نبحث في موضوع السياسة الاعدادية في لبنان هذه السياسة التي يجب ان يشترك فيها القطاعان العام والخاص لكي تنجح كخطة وكتطبيق . لذلك نرى بانه لا بد اولا من بحث قضية العمر الدراسي الالزامي بحثا جديا وهذا الامر يجب ان لا يتأثر بمبدأ مجانية التعليم الابتدائي اذ اننا بالرجوع الى البيان الاحصائي رقم ـ ١ ـ ندرك بان اكثر من ٩٠ ٪ من الولادات بعمر الدراسة هم في المدارس الخاصة او الرسمية وهذا يعني بان استصدار قانون يقر مجانية التعليم الابتدائي لا يفيدنا شيئا لا في الحاضر ولا في المستقبل لان توسع القطاعين العام والخاص في مجال التعليم الابتدائي هو الضمان الطبيعي لسد الثغرة فضلا عن ان المدارس الخاصة قد استوعبت حسب الاحصاءات التربوية لعام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ لمرحلة الحضانة ما عدده ٧٨٤٥٥ تلميذا بعمر يقل بسنة وسنتين عن العمر المدرسي المفترض وهذه النسبة تسد الفرق المشار اليه اعلاه وتزيد . فضلا عن ان عدد المدارس الابتدائية من رسمية وخاصة بلغ ١٨٤٦ مدرسة تستوعب ٣٦٥٤٠٣ تلميذا اى بنسبة ٢٠٠ طالب في كل مدرسة موزعين على ٦ صفوف (المرحلة الابتدائية) فيكون معدل التلاميذ في كل صف $\frac{٢٢٠}{٦} = ٣٣$ وهكذا نلاحظ بان المرحلة الابتدائية من التعليم بالنسبة للولادات وكافة الاعتبارات تشكل حاليا قاعدة كافية تشير الى الاطمئنان .

فعوضا عن ان نتلهى في موضوع مجانية التعليم الابتدائي دون طائل علينا ان نهتم برابط الهرم التعليمي وتعني (المرحلة التكميلية والمرحلة الثانوية حلقة الوصل بين القاعدة (التعليم الابتدائي) ورأس الهرم (التعليم الجامعي) ويمكننا تشخيص الوضع الحاضر لتقريب

الفكرة بالتأمل بقاعدة تمثال علوها خمسة امتار تحمل تمثالا لا يجاوز المتر. وعلينا اذن ان نجد توازناً بين قاعدة التمثال نفسه لكي لا يغلب حجم التمثال على القاعدة ولا يغلب حجم القاعدة على التمثال.

وهكذا نلاحظ بانه لا بد ان يصدر قانون يلزم التعليم حتى صف البريفيه او حتى صف الثاني تكميلي اى بين عمر ١٦ سنة او ١٤ سنة وذلك وفقا لتنظيم الاعداد المهني والتقني. ويجب ايضا ان يدرس جديا امر تشجيع قيام المدارس التكميلية والثانوية المهنية وفي مخطط يأخذ بعين الاعتبار وضعية نشاطات وحاجات المدن والقرى اللبنانية ومساعدة هذه المدارس مالياً نظرا للتكاليف المرتفعة التي يتطلبها هذا التعليم وهكذا يكون القطاعان العام والخاص يساهمان في انماء التعليم المهني والتقني في لبنان.

ولا بد من التنويه عن ضرورة اصلاح واكمال قوانين ومراسيم ومناهج وبرامج التعليم المهني والتقني بحيث تشمل كافة الاختصاصات التي تحتاج اليها البلاد واستنادا الى مبادئ التربية الحديثة بعيدا عن مبدأ الاستظهار وتكديس المعارف، ليتمكن الفرد من استمرار التحصيل وليفسح امامه المجالات الواسعة للانتقال من واقعه الى واقع اكثر تلاؤما فيجد له اسبابا للتعلق بالفرص التي تتاح له لرفع مستواه المهني والاجتماعي.

ان تشجيع قيام مدارس مهنية وتقنية لا يكفي. والمساهمة المالية من قبل الدولة لا تكفي ايضا بل يجب ايجاد "دار معلمين مهني وتقني" تخرج للبنان الطاقات التعليمية الكفيلة للتطور وبشتى الفروع التي تحتاج اليها البلاد.

وبالرجوع الى موازنة نفقات مديرية التعليم المهني والتقني نلاحظ بان هناك مخصصات لـ ٦٤ طالبا في "المعهد الفني التربوي". وهذا يعني بان المعهد الفني التربوي" I.P.N.E.T. "هو دار المعلمين المهنيين والتقنيين المشار اليه اعلاه غير ان امكانات هذا المعهد ضعيفة الى حد انك تجد فيه ٦٤ طالبا موزعين على اربعة اختصاصات على الاقل ويكاد نشاطه يكون معدوما بالنسبة الى حاجات البلاد، ولو انه بدأ عمله في السنة الدراسية ١٩٦٤ — ١٩٦٥ فان طاقته لا تلبي حتى حاجة المدارس المهنية الرسمية الا بنسبة ضئيلة. وهل سيكون باستطاعته ان يوفر حاجات مختلف المهن الى اساتذة مهنيين وتقنيين. وهل في شروط مثل هذه يمكن التعليم المهني والتقني ان ينمو ويترعرع وينتشر في لبنان.

ان كل هذه العلل يجب ان تستدرك ضمن خطة التوجيه والبرمجة في حقل التعليم المهني والتقني.

ان الدول التي تعي التزام الاعداد المهني والتقني لم تترك الامر الى الظروف والاقدار بل عملت الى التخطيط والبرمجة والتشريع لمضاعفة عدد الاطر من مختلف النواحي .

١ — مضاعفة الاعتمادات والمخصصات السنوية .

٢ — اصلاح نظام التعليم المهني والتقني وايجاد تعاليم جديدة وشهادات جديدة، ودعم الثقافة العامة وتطوير الروح التجريبية .

٣ — مضاعفة عدد المدارس المتخصصة ومضاعفة عدد المعلمين .

٤ — الاعلام والتوجيه لاستجلاب الطلاب الى مختلف فروع التعليم المهني والتقني وتوفير امكانات دراسية للمستخدمين والعمال .

٥ — تنظيم التمهين والتدريب في المنشآت الصناعية وغيرها فضلا عن الدراسات المستمرة عن المصدر الاجتماعي للاطر المهنية والتقنية والاهتمام بتوظيف هذه الاطر .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان مجلس الوزراء قد وافق في المدة الاخيرة على مشروع مرسوم بتنظيم عقود التدريب في المؤسسات التجارية او الصناعية او الحرفية او المهنية في وقت نشاهد فيه معظم المهن غير منظمة كما ان تعاليمها غير موجودة او مدرسة ...

٦ — توثيق التعاون بين المشاريع الاقتصادية والمدارس والمهنية .

ان من يريد التوسع في هذا الموضوع ومعرفة نشاط اكثر من ٥٥ دولة في هذا المجال عليه بالرجوع الى "دليل النظم المدرسية لسنة ١٩٦٥" واعمال المؤتمر الدولي الثاني والعشرين للتعليم الرسمي (جنيف ١٩٥٩) وموضوعه "اعداد الاطر التقنية والعلمية) .

LA FORMATION DES CADRES TECHNIQUES ET SCIENTIFIQUES

ثانيا — مراكز الاعداد

ان لبنان (حتى اليوم) لم يجد لنفسه خشبة الخلاص فضلا عن انه انشأ سنة ١٩٦١ بالاتفاق مع الاونسكو : "مركز اعداد الاطر العليا للتعليم في البلاد العربية" ومن اهداف هذا المركز :

١ — تأمين اعداد مربين عرب شباب قد يدعون للقيام باعباء هامة تتناول التخطيط التربوي .

٢ — تأمين تدريب الاطر العليا للتعليم في مختلف البلاد العربية .

٣ ـ تشجيع الدرس والبحث في مختلف ميادين التخطيط والادارة في حقل التعليم .

٤ ـ تنظيم التدرج بالدراسات الاقليمية عن القضايا العائدة للتعليم وادارة التعليم .

٥ ـ اسداء المساعدة التقنية الضرورية للبلاد العربية التي تطلب معاونة اساتذة وخبراء المركز لاعداد مخططاتها في مجال التربية .
(ان هذا المركز يمول بمخصصات نقدية وعينية من الاونسكو ومن الحكومة اللبنانية)

كما يشير ايضا تقرير "ايرفد" "حاجات وامكانات تنمية لبنان" (الجزء ٢ صفحة ٢٢٩) الى انشاء معهد الاعداد للانماء بتاريخ ٧ اب سنة ١٩٦١ ويهدف الى اسداء العون البداغوجي والعلمي والتقني في سبيل الانماء في لبنان والبلاد العربية وذلك :

ـ باعداد وتحضير فرق متعددة الاختصاص (EQUIPES POLYVALENTES) التي يحتاج اليها لبنان لدراسات وانجازات الانماء في كافة المناطق .

ـ باعداد التقنيين والاختصاصيين من لبنانيين واجانب (نفكر بالغير ونحن احوج الناس) الذين يحتاج اليهم لبنان والبلاد العربية وبعض البلاد الافريقية في مختلف مستويات الانماء .

ـ بالاعداد السيكولوجي والادبي والاجتماعي والاقتصادي لكل الذين يوجهون انفسهم او يوجهون لاسداء مساعداتهم مباشرة ام غير مباشرة في سبيل المنجزات الانمائية الخ ...

وهنا لا بد ايضا من الاشارة الى "المعهد الوطني للادارة العامة" الذي يهدف الى انجاح اصلاح من شأنه ان يعطي ادارة حديثة لدولة حديثة . ان هذا المعهد بنظرنا هو افضل مؤسسة للاعداد في الجمهورية اللبنانية من حيث تنظيم العمل والنتائج التي يعطيها غير انه كما لاحظنا يهدف الى رفع مستوى التوظف والعمل في الادارات العامة وهذا اساس انشائه . اننا بالتطلع الى المؤسسات الاعدادية المنشأة منها في مديرية التعليم التعليم المهني والتقني ومنها في الجامعة اللبنانية ومنها في القطاع الخاص وكلها منتشرة بفعل النمو العفوي الارتجالي نتذكر كلمة الاستاذ فيليب كومبس" P.H. COOMBS "مدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي" I.I.P.E. "في مقدمته لدليل "معاهد الاعداد والبحوث" اذ يشير الى انتشار هذه المعاهد في العالم بصورة غير متناسقة ويستنتج بان

"التخطيط التربوي اذ يبدو والشغل الشاغل لكل العالم ينتهي بان لا يكون شغل اي شخص".

وهكذا بالنسبة للبنان فاذ يبدو الاعداد منتشرا بالانظمة والقوانين ينتهي بان لا يكون شيئا بالنسبة للعمل والواقع ومستقبل لبنان.

ولذلك واستنادا الى كل ما جاء في بحثنا هذا نصرح بضرورة عدم ترك الامور لمجرى الظروف ومجاذيف الاقدار والسعي في اقرب فرصة الى وضع التشريعات اللازمة والبرمجة في حقل التوجيه والاعداد المهني والتقني. فهذه الامور في ايامنا الحاضرة سيكون لها اثر اكبر من حمل قدموس لوحة الابجدية.

ان الاعداد المهني والتقني هو التزام وطني من شأنه ان يشجع الشباب والبالغين في العمل على تحصيل ما يلائمهم من مستويات الاختصاصات المتنوعة وعلى اتقان ثقافتهم العامة واكتساب درجة تقنية ومهنية تساعدهم على الترقي في التوظف او التكيف مع عمل جديد.

وهكذا نرى بان الاعداد المهني والتقني يهدف الى اعداد وترقي الشباب والبالغين ونصر على كلمة بالغين لانه يجب على الدولة ان تساعد هؤلاء في تكييف انفسهم مع التطور لكسبهم كقواعد سابقة في الحقل الاقتصادي قبل ان تيبس في عروقهم عصارة الطموح وقابلية الترقي في العمل.

كما يهدف الاعداد ايضا الى تأمين التطور الاقتصادي وفق سياسة منسقة تتفق مع حاجات الاقتصاد ومستلزمات الترقي الاجتماعي وتوضع بمشاركة القطاع الخاص لا سيما مؤسسات التعليم والهيئات الاقتصادية والمنظمات المهنية من نقابية وغير نقابية.

ثالثا - المجلس الوطني

فانطلاقا من هذه المبادىء يجب انشاء "مجلس وطني للاعداد المهني والتقني وترقي العمل" مؤلف من :

- ممثلين عن الهيئات الاقتصادية ومؤسسات التعليم والمنظمات المهنية وغير ذلك من المنظمات التي تهتم بالاعداد المهني وترقي العمل.
- من ممثلين عن الاجهزة الحكومية وكافة الوزارات (مدراء عامين مثلا ...)
- ممثلين عن المحافظات والاقضية.
- من اختصاصيين في حقل الاعداد المهني والترقي الاجتماعي برئاسة وزير التربية الوطنية او من يمثله ويكون امين سر وزارة التربية امينا للسر وتكون لهذا المجلس صفة استشارية ويهدف الى :

ـ اعطاء رأيه وتوجيهاته لسياسة الاعداد المهني والتقني وفقا لحاجات الاقتصاد الحاضرة والمستقبلة على ضوء استدراك القوظف.

ـ يدرس ويقترح الوسائل الفعالة في خلق التعاون بين كافة الادارات والمنظمات المهنية والنقابية ليصير الى استخدام كافة الوسائل الخاصة والعامة في سبيل الاعداد .

ـ يدرس ويقترح كل ما من شأنه ان يجعل البرامج والطرق المتبعة او المقترحة اكثر فعالية في سد حاجات مختلف الفئات المرشحة للاستفادة من الاعداد المهني والتقني والترقي الاجتماعي .

ـ يدرس ويقترح كل ما من شأنه انجاح سياسة الاعداد المهني في لبنان.

يعمل هذا المجلس تحت اشراف لجنة وزارية مؤلفة من :

ـ رئيس الحكومة	رئيسا
ـ وزير التربية	نائب رئيس
ـ وباقي الوزراء	اعضاء

تعمل بالاستئناس الى دراسات واقتراحات المجلس الوطني المذكور وتعمل على اعداد وتطبيق سياسة للاعداد المهني والتقني والترقي الاجتماعي وترقي التوظف كما تسعى في تحريك وتنسيق المبادرات العامة والخاصة.

وهكذا يكون لبنان حكومة وشعبا اشترك في وضع سياسة تؤمن لنشئه الصاعد مستقبلا مضمونا .

في الختـــــــــام

واذ نقارب على اختتام بحثنا هذا نرجو ان نكون قد وفقنا الى تشخيص الحالة الحاضرة وتحديد مواطن العلة والكشف عن طبيعتها واوصافها ووصف بعض الادوية التي بنظرنا ضرورية لاتقاء مفاجآت المستقبل لان الساعة قد دقت بوجوب طرح الاساليب العشائرية والارتجالية بعيدا عن واقعنا واعتماد الوسائل العلمية والطرق الحديثة في مجابهة مشاكلنا وليكن هدفنا المستقبل لان هناك علما جديدا اخذت تتهيأ له كل البلدان وهو علم المستقبل FUTUROLOGIE هذا العلم الذي جاء يطرح التخطيط جانبا "لان التخطيط كما هو مفهوم اليوم يحد مضمار امكاناتنا المستقبلة ..." (راجع مجلة EDUCATION & CULTURE الصادرة عن مجلس التعاون الثقافي الاوربي C.C.C. عدد ٧ سنة ١٩٦٨)

ونحن ما زلنا نتلهى ببعضنا ونطعن لبنان في صميم مستقبله، فالتاريخ لن يتلكأ من تسجيل علامة قيمة لنا في مادة الجهل.

وكلمة ختام اود ان اقتبس ما قاله غوستاف لوبون وهو يختم كتابه "روح التربية": "ومهما يكن الامر فقد اتممت عملي، ولا يجاوز عملي هذا غير تنوير الرأي العام المتردد الضال في الوقت الحاضر، فعلى الرسل ان يحركوا الجموع ويحدثوا تلك التيارات العظيمة التي لا تقاومها النظم البالية قابدا، وعمل كهذا مما لا يعارضه قوم سينال موافقة جميع الفئات ذات يوم ولا ريب، وعمل كهذا يتوقف عليه مستقبل لبنان، هذا البلد العظيم الذي يبتعد عن نجمة صبحه فاذا لم يجد لنفسه سياسة للتوجيه والبرمجة في حقل الاعداد المهني والتقني والترقي الاجتماعي سيهبط الى دركة يغدو فيها عرضة وضحية لجميع المصادفات".

جان عبد الله

اهم مراجـــــــع البحـــــــث

اولا ـ الدراسات والتقارير

1 - Esquisse d'une Planification Comptable Economique au Liban (thèse 1965 à Bruxelles. Par Jean Abdallah.

2 - Pour une réforme de l'enseignement comptable économique C.I.N.C. 66. Montreux - Par Jean Abdallah.

3 - La Planification Comptable et son rôle dans le développement général . Beyrouth 1967. Par Jean Abdallah.

4 - La Révolution de l'Enseignement 1967 Jean Majault.

5 - Guide des systèmes scolaires en Europe (C.C.C.) 1965

6 - L'Enseignement et la Formation Professionnelle (O.N.U.) Genève 1963.

7 - Planification de l'Education : thèmes principaux de recherches I.I. P.E. Paris 1965.

8 - Planification de l'Education : Répertoire d'institutions de formation, et de recherche I.I.P.E. Paris 1965.

9 - L'Enseignement Primaire et secondaire : tendances actuelles et problèmes Communs (En Europe C.C. 1963)

10 - Formation des cadres techniques et scientifiques (B.I.E.) Genève 1969.

11 - L'organisation de l'orientation professionnelle (B.I.E. 1963)

12 - La planification de l'education (B.I.E) Genève 1962

13 - Annuaire International de l'Education (B.I.E.) Genèvel966

14 - Conférence internationale de l'instruction publique XXXe sessi Genève 1967.

15 - Guide Pratique de l'Enseignement en France (Pierre Dran).

ثانيا ـ المجلات والاحصاءات

16 - L'enseignement technique (Revue Fr.) No 53,54 (1967)

17 - Education et culture Revue (C.C.C.) 1968 , 1969

18 - Liberté d'Enseignement (Revue Fr.) No 300 à 304 (1967 - 1968

19 - Bulletins de " International Association for Educational and vocational Guidance " 1967, 1968, 1968

21 - Panorama de l'Enseignement technique au Liban D.E.T. 1966-196

- مجلة الصناعة (جمعية الصناعيين اللبنانيين سنة ١٩٦٧)
- احصاءات تربوية لبنانية ٦٦/ ٦٧ (وزارة التربية الوطنية
- الاحصاءات اللبنانية لسنة ١٩٦٥ (مديرية الاحصاء المركزي) .

20 - Informations Universitaires et Professionnelles
Internationales de L' A.I.O.S.P.
1967 ? 1968 , 1969

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام